الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة المسيلة

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم الحقوق

ميدان الحقوق والعلوم السياسية

تخصص: قانون أسرة

الخيانة الزوجية الإلكترونية

دراسة اجتماعية قانونية

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر أكاديمي، تخصص قانون أسرة

إعداد الطالبتين

-لبيدي حفيظة

-جغبوب أشواق

إشراف الأستاذة

- إبراهيم العدواني ليلى

لجنة المناقشة

الاسم واللقب	الرتبة	المؤسسة الجامعية	الصفة
- عمارة عمارة	أستاذ محاضر أ	جامعة مسيلة	رئيسا
- ليلى إبراهيم العدواني	أستاذ محاضر أ	جامعة مسيلة	مشرفا ومقررا
- خالد عطوي	أستاذ التعليم العالي	جامعة مسيلة	مناقشا

تاريخ المناقشة:10 جوان 2024م

ملحق بالقرار رقم ....1082.... المؤرخ في 27 2020

الذي يحدد القواعد المتعلقة بالوقاية من السرقة العلمية ومكافحتها

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

مؤسسة التعليم العالي والبحث العلمي:

نموذج التصريح الشرفي

الخاص بالالتزام بقواعد النزاهة العلمية لإنجاز بحث

أنا الممضي أسفله.

السيد(ة): جعنوب أشواق الصفة: طالب، أستاذ، باحث طالب

الحامل(ة) لبطاقة التعريف الوطنية رقم 209648678 والصادرة بتاريخ 2023/10/08

المسجل(ة) بكلية / معهد الحقوق والعلوم السياسية قسم الحقوق

والمكلف(ة) بإنجاز أعمال بحث (مذكرة التخرج، مذكرة ماستر، مذكرة ماجستير، أطروحة دكتوراه).

عنوانها: الحيازة الزوجية الإلكترونية

دراسة اجتماعية قانونية

أصرح بشرفي أني ألتزم بمراعاة المعايير العلمية والمنهجية ومعايير الأخلاقيات المهنية والنزاهة الأكاديمية المطلوبة في إنجاز البحث المذكور أعلاه .

التاريخ 30/05/2024

توقيع المعني (ة)

* ملحق بالقرار رقم ....1082.... المؤرخ في ..... 27 ديسمبر 2020
الذي يحدد القواعد المتعلقة بالوقاية من السرقة العلمية ومكافحتها

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

مؤسسة التعليم العالي والبحث العلمي:

نموذج التصريح الشرفي
الخاص بالالتزام بقواعد النزاهة العلمية لإنجاز بحث

أنا الممضي أسفله،
السيد(ة): لبيدي حمنطة ..... الصفة: طالب، أستاذ، باحث ..... طالب .....
الحامل(ة) لبطاقة التعريف الوطنية رقم 204472419 والصادرة بتاريخ 2019/03/28 .....
المسجل(ة) بكلية / معهد الحقوق والعلوم السياسية قسم الحقوق .....
والمكلف(ة) بإنجاز أعمال بحث (مذكرة التخرج، مذكرة ماستر، مذكرة ماجستير، أطروحة دكتوراه)،
عنوانها: الحيازة الزوجية الإلكترونية .....
في أسرة اجتماعية قانونية .....

أصرح بشرفي أني ألتزم بمراعاة المعايير العلمية والمنهجية ومعايير الأخلاقيات المهنية والنزاهة الأكاديمية المطلوبة في إنجاز البحث المذكور أعلاه .

التاريخ: 30/05/2024

توقيع المعني (ة)

قال الله تعالى:

﴿ وإِمَّا تَخَافَنَّ مِن قَوْمٍ خِيَانَة فَانبِذِ اِلَيْهِمْ عَلَىٰ سَوَآءٍ اِنَّ اَللَّهَ لَا يُحِبُّ اُلْخَآئِنِين﴾[الأنفال: 59].

قال الرسول ﷺ:

« ثُمَّ يَجِيءُ قَوْمٌ يَنْذِرُونَ ولَا يَفُونَ وَيَخُونُونَ وَلَا يُؤْتَمَنُون وَيَشْهَدُونَ وَلَا يُسْتَشْهَدُونَ وَيَظْهَرُ فِيهِمُ السِّمَنُ »

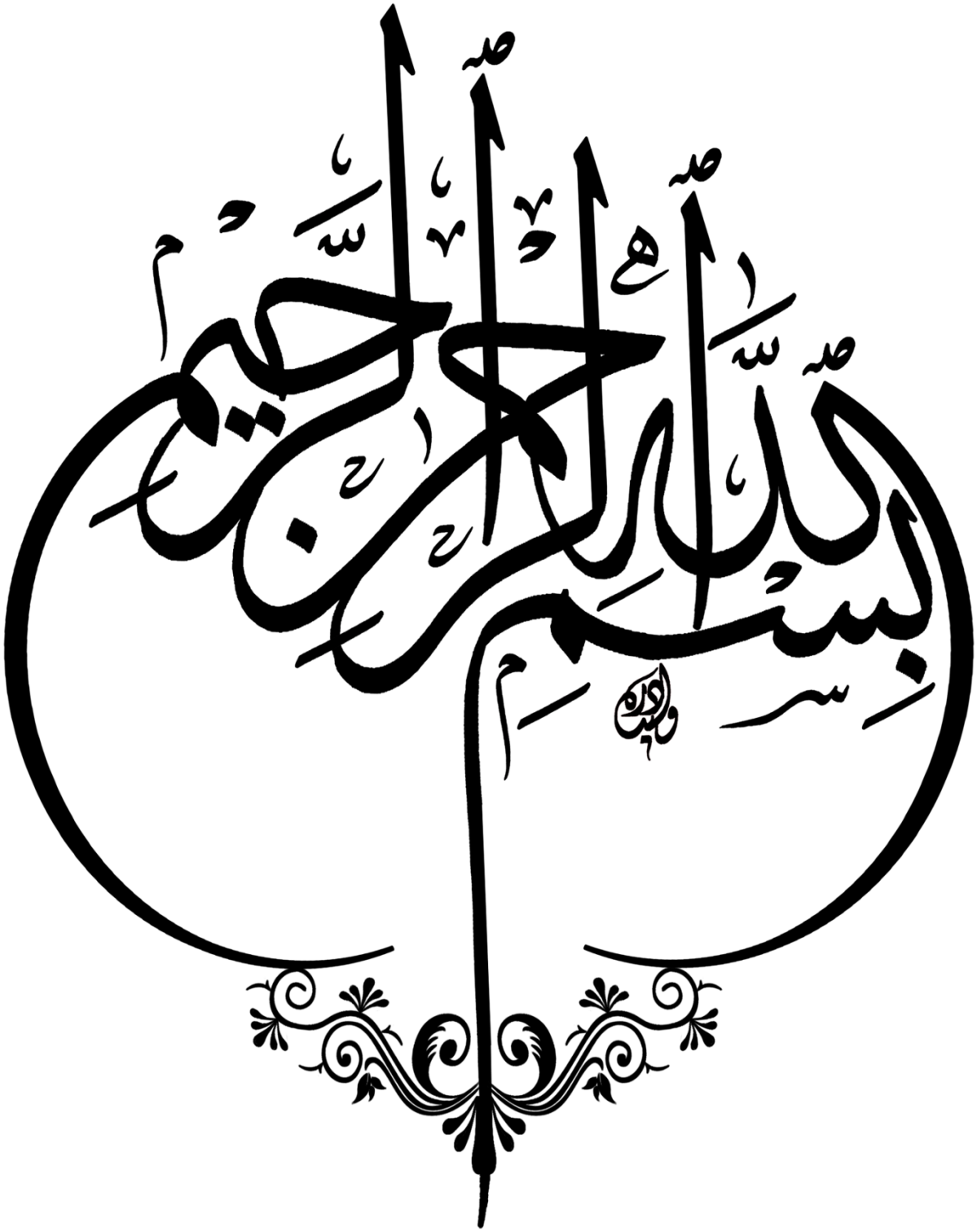
بسم الله الرحمن الرحيم

إهداء

أهدي هذا العمل إلى جميع أفراد أسرتي الوجه الأول للحب.

أهديه إلى أمي المقيمة بأضلعي التي ما دونها دونُ.

أهديه إلى من أتنفس حبه بأدعيتي لمن أفخر وأُفاخر به أبي –رحمه الله–

الطالبة: لبيدي حفيظة

إهداء

البداية تكون بطريقي إلى الجنة، إلى من وهبني أول قلم:

إلى ملاكي في الحياة، إلى من كان دعاؤها سر نجاحي وتوفيقي التي لولاها لما أكملت الطريق... أمي الحبيبة.

إلى الجدار الذي أستند عليه في تعبي وحزني وأفراحي، إلى الذي أحسن تربيتي وجعلني في بيت قلبه مكرمة ...أبي الغالي.

إلى شركائي في جميع ظروفي... إخوتي الأعزاء

إلى من تمنى أن يقاسمني فرحة النجاح، ويحتفل بي ومعي لكن قدر الله أراد غير ذلك عمي–رحمه الله–.

إلى نفسي ... دون تعليق.

الطالبة: جغبوب أشواق

شكر وتقدير

الحمد لله حمدا طيبا مباركا فيه على النعمة التي منَّ بها علينا من إتمام هذه الدراسة التي نسأل الله تعالى أن يجعلها في ميزان حسناتنا وأن ينفع بها على قدر الجهد فيها، وامتثالا لقوله ﷺ:« **مَنْ لَمْ يَشْكُرِ النَّاسَ، لَمْ يَشْكُرِ الله عَزَ وَجَل**». فإنّنا نتوجه بجزيل الشكر إلى؛

الدكتورة إبراهيم العدواني ليلى –حفظها الله– لتفضلها بالإشراف على هذه الدراسة، والتي لم تدخر جهدا في تقديم التوجيهات لنا في كل خطوة من خطوات البحث، والتي علمتنا كيف يكون الإخلاص والتفاني في العمل.

وكذلك أعضاء لجنة المناقشة الكرام على قراءتهم للمذكرة وتصويب أخطائها وإتمام نقائصها، فجزاهم الله خيرا.

وجميع من علمونا ودرسونا وكان لهم فضل علينا منذ بداية مسارنا الدراسي، ونخص بالشكر أساتذة قسم الحقوق ومدرسي تخصص قانون الأسرة.

كما نشكر كل من ساعدنا في إنجازها و دعمنا ولو بالدعاء والتشجيع والتحفيز.

قائمة المختصرات

- ج: الجزء.
- ج ر ج: الجريدة الرسمية الجزائرية.
- د ت: دون تاريخ النشر.
- د ط: دون طبعة.
- د م: دون مكان النشر.
- س: السنة.
- ص: الصفحة.
- ط خ: طبعة خاصة.
- ع: العدد.
- ف: الفقرة.
- ق ع ج: قانون العقوبات الجزائري.
- مج: المجلد.

مقدمة

الزواج من أسمى الروابط التي عنت الشريعة الإسلامية بتنظيمها من جميع الجوانب بداية من الخطبة إلى قيام الحياة الزوجية على أساس الديمومة والمودة، وصولا إلى طرق حلها وآثار ذلك، ولقداستها وارتباطها بالشريعة الإسلامية ميّزها المشرع الجزائري عن باقي العقود المدنية، فخصص لها كتابا في قانون الأسرة تحت عنوان "الزواج وانحلاله"، وكل ما لم يرد في هذا القانون يرجع فيه إلى أحكام الشريعة الإسلامية إعمالا لنص المادة 222 منه.

وأساس هذه العلاقة وقوامها المعاشرة بالحسنى ومخافة الله في الزوج الآخر وتشارك الحياة بحلوها ومرها، كي تنشأ أسرة سليمة تربي أجيالا مستقيمة ترفع من شأن المجتمع وتطوره لما هو أفضل، إلا أن هناك من المشاكل ما قد يهدم هذا الأساس والقوام، ومنها الظواهر والجرائم الأخلاقية، التي شهدت تطورا كميا ونوعيا فرضته التطورات التكنولوجية بظهور الوسائل الالكترونية وربطها بالأنترنت مع سهولة استخدامها وبتكلفة في متناول الجميع، ولذلك ارتأينا تسليط الضوء على أحد أبرز الأفعال التي أصبحت تشكل تهديدا خطيرا على العلاقة الزوجية والأسرة والمجتمع وذلك من خلال دراسة تحمل عنوان:" **الخيانة الزوجية الإلكترونية –دراسة اجتماعية قانونية–**"

وهذا الموضوع يكتسي **أهمية** من الناحية العلمية، كونه يسلط الضوء على ظاهرة مستجدة وجبت دراستها والتعمق في فحواها والبحث في جوانبها الاجتماعية والقانونية وصولا إلى إيجاد حلول لها، كما أنه من الناحية العملية يتناول أحد أهم مشاكل العصر والتي تحتل الصدارة في هدم الأسرة وزعزعة استقرارها خصوصا في المجتمع الجزائري.

ومن **الأهداف** المتوخاة من دراسة هذا الموضوع:

- التعريف بظاهرة الخيانة الزوجية الإلكترونية وبيان حكمها من المنظور الفقهي لارتباطه بحياتنا اليومية وبقضايا الأسرة على وجه التحديد– والاجتماعي والقانوني.
- بيان مظاهر الخيانة الزوجية الإلكترونية والوقوف على أسبابها.
- الوقوف على آثارها على العلاقة الزوجية والأسرة والمجتمع.

– بيان الوسائل الوقائية والردعية للحد منها، واقتراح الحلول المناسبة.

وتعتبر حداثة هذا الموضوع الذي أفرزته التطورات التكنولوجية وتفشيه في المجتمع الجزائري من بين **الأسباب** التي دفعتنا لخوض غمار البحث فيه وتسليط الضوء على مضمونه، بالإضافة لتفاقم المشاكل بين الأزواج، وكثرة الدعاوى المعروضة أمام القضاء، وكذا رغبتنا في إثرائه خاصة مع قلة الدراسات التي تناولته.

وتعد حساسيته إذ يمكن اعتباره من الطابوهات التي لا يمكن الحديث عنها بسهولة من الصعوبات التي واجهتنا في دراستنا، خصوصا من جانب إيجاد عينة الدراسة التي أبى العديد من المتعرضين أو القائمين بهذا الفعل عن الإجابة على الأسئلة المقدمة لهم.

ومع ذلك فإنّه لم يعد من الممكن غض الطرف عنه خاصة وأنه يمس بنواة المجتمع وهي الأسرة، ويهدد مؤسسة الزواج في قدسيتها، ويمس بأخلاق المجتمع، وبدأنا نطالع ما ينشره الإعلام عن آثاره الخطيرة، وقد ارتأينا دراسته من خلال طرح **الإشكال** الرئيس الآتي: كيف يمكن معالجة الخيانة الزوجية الإلكترونية والحد من آثارها؟

وهذا يدفعنا لطرح إشكاليات فرعية تتمثل في:

– ما الذي يميز الخيانة الزوجية الإلكترونية مع غيرها من الأفعال المشابهة لها؟

–فيم يتمثل البعد الاجتماعي للخيانة الزوجية الإلكترونية؟

وللإجابة عن هذه التساؤلات، اقتضى الأمر الجمع بين عدة مناهج؛ المنهج الوصفي باعتماد آليات التحليل في التعريف ببعض المداخل والمفاهيم العلمية، بالإضافة إلى المنهج الاستدلالي من خلال استنباط حكمها وعقوبتها، وجمع البيانات وتحليلها من خلال الاستبانة، والمنهج المقارن كلما تطلب الأمر ذلك خاصة في بيان الفروقات بين الخيانة الزوجية الالكترونية وغيرها من الأفعال المشابهة، وأحيانا بين الفقه الإسلامي والقانون الجزائري.

وأدى بنا البحث في هذا المشكل المستجد إلى رصد مجموعة من **الدراسات السابقة،** تمثلت في مجموعة من المقالات التي ارتبطت بموضوعنا في زوايا عديدة، ووجدنا في حدود بحثنا دراستين أكاديميتين تتمثلان في:

رسالة ماجستير بعنوان: الخيانة الزوجية الإلكترونية من وجهة نظر تربوية فقهية للباحث: أنس ماجد عواودة من جامعة القدس، فلسطين؛ سنة 2019م، حيث عالجت الموضوع من منظور فقهي تربوي يهدف إلى التوعية من هذه الظاهرة وطرق الوقاية منها، على خلاف مسار بحثنا الذي تم دراسة موضوعه من جانب اجتماعي قانوني، يهدف للبحث في هذا الفعل بغية إيجاد حلول قانونية له وقائية وردعية.

ومذكرة ماستر أكاديمي بعنوان: الخيانة الافتراضية وأثرها على العلاقات الزوجية- دراسة ميدانية لعينة من الأزواج ببلدية الأغواط للباحثة: قزم خولة من جامعة عمار ثليجي، الأغواط، الجزائر؛ سنة 2020م، والتي ركزت فيها على دراسة العوامل المؤدية لهذا الفعل باستخدام أداة البحث" المقابلة"، في حين ركزت دراستنا على فهم خصوصية هذه الظاهرة مستعينين بالاستبانة من جهة ومحاولة معرفة عقوبتها شرعا وإيجاد حلول قانونية لها من جهة أخرى.

أما **خطة** البحث فقد قسمناها إلى فصلين، استهللناهما بمقدمة؛ وتناولنا في الفصل الأول ماهية الخيانة الزوجية الإلكترونية، وقد قسمناه إلى مبحثين؛ المبحث الأول: مفهوم الخيانة الزوجية الإلكترونية، والمبحث الثاني: مظاهر الخيانة الزوجية الإلكترونية وأسبابها

وتناولنا في الفصل الثاني أثر وإجراءات مكافحة الخيانة الزوجية الإلكترونية وقسمناه إلى مبحثين؛ المبحث الأول: أثر الخيانة لزوجية الإلكترونية، والمبحث الثاني: إجراءات مكافحة الخيانة الزوجية الإلكترونية.

وذيَّلنا البحث بخاتمة ضمناها أبرز النتائج والاقتراحات.

الفصل الأول:

ماهية الخيانة الزوجية الإلكترونية

تمهيد:

تعتبر الخيانة الزوجية الإلكترونية من الأفعال الآخذة في الانتشار خاصة في المجتمع الجزائري، وذلك نظرا للتطورات الحاصلة وللعديد من العوامل والأسباب المتضافرة والتي سنأتي على بيانها من خلال هذا الفصل، خاصة وأنّ هذا الفعل أصبح يشكل خطورة على نواة المجتمع "الأسرة" ويهدد استقرارها، مما يستدعي إيجاد حلول لها من الناحية القانونية، لكن قبل التطرق إلى أساليب معالجتها، ينبغي أولا فهمها وذلك من خلال تقديم تعريف لها، وتمييزها عما يشابهها من الأفعال، والتطرق إلى حكمها وبيان موقف الفقه الإسلامي منها، وتبيين المظاهر التي تتم من خلالها وصولًا إلى الأسباب التي تدفع الأزواج للقيام بها، لذلك قسمنا الفصل كما يلي:

المبحث الأول: مفهوم الخيانة الزوجية الإلكترونية.

المبحث الثاني: مظاهر الخيانة الزوجية الإلكترونية وأسبابها.

المبحث الأول: مفهوم الخيانة الزوجية الإلكترونية

الخيانة الزوجية الإلكترونية من الظواهر التي أفرزتها التطورات التكنولوجية، فهي تتداخل مع كثير من الأفعال، مما يستدعي تعريفها والتفرقة بينها وبين الأفعال المشابهة لها، حتى يتسنى فهمها، وذلك من خلال التطرق إلى؛ تعريف الخيانة الزوجية **(المطلب الأول)** ثم الفرق بين الخيانة الزوجية الإلكترونية والأفعال المشابهة **(المطلب الثاني)**، ثم حكم الخيانة الزوجية الإلكترونية **(المطلب الثالث)**.

المطلب الأول: تعريف الخيانة الزوجية الإلكترونية

حاولنا من خلال هذا المطلب البحث في هذه الظاهرة للتوصل نهاية لتقديم تعريف شامل، وذلك من خلال تعريفها لغويا في الفرع الأول، ثم اصطلاحيا من خلال تبيين معناها في الشق الاجتماعي والقانوني كفرع ثانٍ.

الفرع الأول: تعريف الخيانة الزوجية الإلكترونية لغة

الخيانة الزوجية الإلكترونية تتكون من ثلاث كلمات: الخيانة، الزوجية، الإلكترونية، لذا سيتم تعريف كل كلمة على حده، وذلك لاستحالة تعريفها كمركب من الناحية اللغوية، وذلك كما يلي:

أولا: تعريف الخيانة لغة: خَانَ خَوْنًا وخِيَانَةً أي لم ينصحه حين ائتمنه ونقض العهد ولم يرع عهده، فهو خائن وهي خائنة، وأصل المعنى النقض والتفريط بالأمانة[1]، وورد هذا اللفظ في القرآن الكريم في قوله تعالى:﴿**ذَٰلِكَ لِيَعْلَمَ أَنِّي لَمَ اَخُنْهُ بِالْغَيْبِ**﴾[يوسف: 52].

ثانيا: تعريف الزوجية لغة: جاءت من مصدر الفعل زوّجَ، والرجل زَوْج والمرأة زوجته، وبها جاء القرآن الكريم﴿ **أُسْكُنَ اَنتَ وَزَوْجُكَ ٱلْجَنَّةَ**﴾[البقرة:34]، ويقال زوّجتُ فلانا امرأة

1-أحمد رضا، **معجم متن اللغة**، دط، دار مكتبة الحياة، مج2، بيروت، لبنان، 1958م، ص362.

بمعنى أنكحته امرأة فنكحها[1]، والزوج خلاف الفرد، يقال: زوج أو فرد، كما يقال خَسًا أو زَكًا أو شَفْعٌ أو وترٌ، والأصل في الزوج هو الصنف والنوع من كل شيء، وكل شيئين مقترنين، وزوج المرأة بعلها وزوج الرجل امرأته[2].

ثالثا: تعريف الإلكترونية لغة: كلمة معربة من الأصل الانجليزي(electronic)، ومفرده الكتروني وجمعه الكترونيات وهو اسم منسوب إلى الكترون[3].

الفرع الثاني: تعريف الخيانة الزوجية الإلكترونية اصطلاحا

ارتأينا تعريفها من زاوية نظر الاجتماعيين باعتبارها ظاهرة اجتماعية بالمفهوم الدقيق، ثم تعريفها من وجهة نظر القانون الجزائري، كونها تمس بالآداب العامة.

أولا: تعريف الخيانة الزوجية الإلكترونية من الناحية الاجتماعية: عرّفت الدراسات الاجتماعية الخيانة الزوجية الإلكترونية بأنها: "استخدام الزوجين أو أحدهما للتقنيات الحديثة لفعل شيء ضد ما ائتمنه الآخر عليه بما يخص الزوجية دون علم صاحبه، ذلك أنها بمختلف أنماطها لا تقل خطورة عن الأشكال الأخرى، فهي تمهد الطريق نحو الخطر الأكبر وهو المعاشرة الجنسية"[4].

وعرّفت أيضا بأنها "خيانة أحد الزوجين للآخر من خلال قول أو فعل ينم عن اتباع هوى النفس لإثارة أو لإشباع الغريزة الجنسية، أو هي تواصل أحد الزوجين مع شخص آخر إلكترونيا، وإرسال رسائل وصور جنسية عبر وسائل التواصل الاجتماعي"[5]. وتم تعريفها

1- الرافعي، **المصباح المنير في غريب الشرح الكبير**، تحقيق: عبد العظيم الشناوي، ط2، دار المعارف، دم، دت، ص259.

2- ابن منظور، **لسان العرب**، دط، دار صادر، مج2، بيروت، لبنان، دت، ص292، وكذلك ص 329.

3- أحمد مختار عمر، **معجم اللغة العربية المعاصرة**، ط1، عالم الكتب، القاهرة، مصر، 2008م، ص111،112.

4- لامية طالة، **الخيانة الزوجية عبر الفضاءات الافتراضية وتأثيرها على انتشار ظاهرة الطلاق في المجتمعات: قراءة في المفهوم "أرامل الأنترنت"**، أوراق المجلة الدولية للدراسات الأدبية والإنسانية، جامعة باتنة1، الجزائر، مج5، ع1، مارس2023م، ص153.

5- المرجع نفسه، ص153.

بأنها علاقة غير شرعية تتكون بطريق الصدفة أو حب الاستطلاع أو مقصودة بين زوج وشخص آخر غير زوجته عبر الأنترنت في صور محادثات هاتفية أو تبادل صور أو مقاطع فيديو غير أخلاقية[1].

التعريفات أعلاه استعملت مصطلحات مختلفة للإشارة إلى الوسائل المستخدمة في ارتكاب الخيانة، حيث استخدم التعريف الأول مصطلح التقنيات الحديثة[2]، فحسب هذا التعريف يندرج ضمن الوسائل الهاتف، واستخدم التعريف الثاني مصطلح الأنترنت وبهذا استبعد الخيانة التي تحدث دون توفر شابكة الأنترنت كالخيانة عبر الهاتف في شكل مكالمات أو رسائل نصية SMS، وحصر التعريف الثالث وسائل الخيانة في وسائل التواصل الاجتماعي دون تحديدها وكان الأولى استخدام مصطلح وسائل الاتصال لأن هذه الخيانة لا يقتصر في ارتكابها على ما ذهبت إليه التعريفات.

وتم تعريفها بأنها تفريغ للطاقة الجنسية غير المشبعة في شكلها الشرعي عن طريق الأنترنت[3]، هذا التعريف غير دقيق لأنه يشمل الخيانة الزوجية الإلكترونية والزنا الإلكتروني كذلك. وعرفت أيضا بأنها:" الانخراط في الدردشة أو اللهو أو الأفعال الجنسية مع شخص

1- غانية حاج كولة، **الخيانة الزوجية الإلكترونية الأسباب والمظاهر (دراسة ميدانية)**، مجلة دراسات في سيكولوجية الانحراف، جامعة محمد البشير الإبراهيمي، برج بوعريريج، الجزائر، مج8، ع1، 2023م، ص141.

2- ويقصد بها مجموعة من الأدوات والمعدات والعمليات التي تعتمد على أحدث التطورات التكنولوجية والعلمية، وتتميز بالابتكار والتطور المستمر، وتهدف إلى تحسين الكفاءة والأداء في مختلف المجالات.ينظر: **تأثير التقنيات الحديثة على الابتكار والتنمية في بيئة العمل والحياة اليومية**، مقال منشور على الأنترنت(https//www.bskl.app)، تاريخ الاطلاع: 21 أفريل2024م، الوقت8:00.

3-نهى إبراهيم سلامة إبراهيم خريسة، **الخيانة الزوجية الإلكترونية وعلاقتها بالطلاق المبكر "دراسة اجتماعية"**، مجلة كلية الآداب، جامعة الفيوم، مج15، ع1، جانفي2023م، ص329.

آخر بخلاف شريك الزواج"[1]، أغفل هذا التعريف الإشارة إلى الوسيلة المستخدمة في اللهو والأفعال الجنسية رغم أهميتها في التفرقة بين الخيانة الزوجية الإلكترونية والواقعية.

فالخيانة الزوجية الإلكترونية عملية يسعى بموجبها الأفراد للانخراط في علاقة طويلة الأمد واتصال تفاعلي متزامن بالكمبيوتر مع الجنس الآخر، بحثا عما يفقدونه في حياتهم الزوجية كالرومانسية، وتشمل الأحاديث والمواعدات واللقاءات[2]، وقد صنف ماكنزي (Mackenzy) الخيانة الزوجية الإلكترونية إلى ثلاث أنواع: الخيانة الجنسية، الخيانة العاطفية، وخيانة الاستثمار الكامل، فالأولى هي علاقة مع شخص آخر خارج الزواج يكون هدفها جنسيا بحت بمعنى آخر تكون العلاقة دون مشاعر، أما الخيانة العاطفية الإلكترونية فتكون خيانة الزوج أو الزوجة بطريق المشاعر والجوارح دون إدخال الجنس فيها، أما بالنسبة للنوع الأخير فهو جامع للنوعين السابقين[3].

ثانيا: تعريف الخيانة الزوجية الإلكترونية من الناحية القانونية: لم يتطرق المشرع الجزائري إلى الخيانة الزوجية الإلكترونية سواء كان ذلك في قانون الأسرة أو قانون العقوبات، حيث أنه لم يجرمها على غرار تجريمه الزنا الفعلي وذلك في نص المادة339 من ق ع[4]، وبذلك فإنه لم يعرفها؛ إلا أنّ من الباحثين من عرّفها بأنّها: استعمال لأدوات التواصل الاجتماعي في غير موضعها الأخلاقي والسلمي[5]، هذا التعريف يمكن أن يشمل

1-رندا محمد سيد أحمد، **فعالية برنامج تدريبي باستخدام العلاج الزواجي السلوكي في تأهيل الاختصاصيين الاجتماعيين للتدخل مع حالات الخيانة الزوجية الإلكترونية**، مجلة كلية الخدمة الاجتماعية للدراسات والبحوث الاجتماعية، جامعة الفيوم، د م، ع 26، دت، ص529.

2- المرجع نفسه، ص529.

3- المرجع نفسه، ص 530.

4- الأمر 66-156 المؤرخ في18 صفر 1386هـ الموافق 8 يونيو1966م، المتضمن قانون العقوبات، ج ر ج، س49، ع7، المؤرخة في 18 صفر 1403هـ، الموافق 4 ديسمبر1982م.

5-التلفزيون، قناة الشروق news،"زوم على القانون"، (الخيانة الزوجية تفتك بالأسرة الجزائرية)، نجيب بيطام، 28 فيفري2023م، تاريخ الاطلاع: 16مارس2024، الوقت 11:10.

الخيانة الزوجية الإلكترونية وكذلك الزنا الإلكتروني، فهو لم يشترط ارتكابها من شخص متزوج، كما حصر وسائل ارتكابها في وسائل التواصل الاجتماعي.

وتم تعريفها أيضا بأنها تعارف أحد الزوجين في العالم الافتراضي على شخص آخر والدخول معه في علاقة عاطفية[1]، وقيل هي علاقة غير شرعية قائمة بين رجل وامرأة لا يربطهما عقد الزواج، باستعمال وسائل الاتصال الحديثة أو تكنولوجيات الإعلام والاتصال عموما[2]، هذا التعريف لا ينطبق على الخيانة الزوجية الإلكترونية لوحدها بل ينطبق أيضا على الزنا الإلكتروني.

وقيل أنها:" استخدام التكنولوجيا الإلكترونية لخيانة الزوج الآخر وبالتالي هي مفهوم جديد للخيانة الزوجية غير التقليدية"[3]، وما يؤخذ على التعريف أن الخيانة الزوجية الإلكترونية سلوك فرضه التطور التكنولوجي لم يكن معروفا من قبل، ولا يتفق وأركان الخيانة الزوجية التقليدية.

ومما تقدم فإنّ تعريفات الخيانة الزوجية الإلكترونية سواء الاجتماعية أو القانونية تكاد تكون متقاربة، وهناك تعريفات لم تفرق بينها وبين الزنا الإلكتروني، إضافة إلى عدم تحديد وسائل ارتكابها، ويمكن تعريف الخيانة الزوجية الإلكترونية بأنّها: كل علاقة عاطفية وجنسية يدخل فيها أحد الزوجين أو كلاهما مع طرف أجنبي عنه أو عنهما، وذلك باستعمال وسائل الاتصال الحديثة أيا كان نوعها.

1-التلفزيون، قناة النهار، "يد العدالة"، (الخيانة الزوجية عبر مواقع التواصل الاجتماعي..رأي القانون الجزائري)، ياسين نبيل يحياوي، 7 نوفمبر2023م، تاريخ الاطلاع: 4مارس2024، الوقت:10:51.

2- محمد أمرير، **الخيانة الزوجية في الفضاء الرقمي، الفراغ التشريعي وأفق التجريم القانوني**، مجلة البحوث الفقهية والقانونية، جامعة الحسن الثاني، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية المحمدية، الدار البيضاء، المغرب، ع43، أكتوبر 2023م، ص5011.

3- دلال وردة، **موقف المشرع الجزائري من الخيانة الزوجية الإلكترونية وأثرها على انحلال الرابطة الزوجية**، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية، جامعة تلمسان، الجزائر مج8، ع3، 2021م، ص506.

المطلب الثاني: الفرق بين الخيانة الزوجية الإلكترونية والأفعال المشابهة لها

قد تتشابه الأفعال في ظاهر تسميتها، لكن عند دراسة فحواها نجد الكثير من الفروقات، وهو ما تطرقنا إليه في هذا المطلب، حيث بينا الفرق بين الخيانة الزوجية الإلكترونية وجريمة الزنا كفرع أول، والفرق بين الخيانة الزوجية الإلكترونية والزنا الإلكتروني كفرع ثان.

الفرع الأول: الفرق بين الخيانة الزوجية الإلكترونية وجريمة الزنا

تم التمييز بين الخيانة الزوجية الإلكترونية وجريمة الزنا، والذي قمنا بدراسته من جانب الفقه الإسلامي، والجانب القانوني كما يلي:

أولا: الفرق بين الخيانة الزوجية الإلكترونية وجريمة الزنا في الفقه الإسلامي:

1- **من حيث التعريف:** عرف المالكية الزنا بأنه:" إيلاج مسلم، مكلف، حشفة، في فرج آدمي، مطيق، عمدا، بلا شبهة، وإن دبرا أو ميتا"[1]، وعرفه الحنفية بأنه: الوطء الحرام في قبل المرأة الحية برضاها، بعيدا عن وطء الملك أو نكاح الشبهة"[2]، وعرفه الشافعية بأنه:" إيلاج الذكر بفرج محرم لعينه خال عن الشبهة مشتهى يوجب الحد"[3]، وعرفه الحنابلة بأنه: الوطء في الفرج الذي لا يملكه، ويكون بتغييب الحشفة في الفرج، سواء كان الفرج قبلا أو دبر[4].

1- الحبيب بن الطاهر، **الفقه المالكي وأدلته**، ط1، مؤسسة المعارف، بيروت، لبنان، 2009م، ج7، ص267.

2- الكاساني، **بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع**، تحقيق: الشيخ علي محمد معوض وآخرون، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 1997م، ج9، ص178.

3- الشربيني، **مغني المحتاج إلى معرفة معاني ألفاظ المنهاج**، ط1، دار المعرفة، بيروت، لبنان، 1997م، ج4، ص186.

4- ابن قدامة، **الكافي في فقه الإمام أحمد بن حنبل**، تحقيق: محمد فارس وآخرون، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 1994م، ج4، ص84، 85.

فلقيام جريمة الزنا يجب أن تكون: بوطء رجل مكلف عمدا، أي بالغ عاقل[1]، وأن تكون المرأة حية، وأن يكون الوطء بعيدا عن نكاح شبهة أو ملك، أي وطء حراما دون أي شبهة لدرئه، واختلف الفقهاء في مكان الوطء فذهب الجمهور من الحنفية والمالكية والشافعية إلى أن الوطء يكون في قبل المرأة، وذهب الحنابلة إلى أنه لا فرق بين قبل ودبر فكلاهما يعد زنا.

وبذلك فالخيانة الزوجية الإلكترونية تعني دخول أحد الزوجين أو كلاهما في علاقة جنسية مع طرف أجنبي عن طريق وسائل إلكترونية، فهي تشترط أن يكون أحد الطرفين متزوجا، أما الزنا فيمكن أن يكون مرتكبها بكرا أو محصنا، وجريمة الزنا تعني الوطء من طرف مكلف في قبل امرأة حية عمدا؛ فالفعل واقعي، أما الخيانة الزوجية الإلكترونية فإنّها تقتصر على الجنس الإلكتروني من خلال الصور والأحاديث والنظر المثير للغرائز؛ فهي علاقة جنسية افتراضية لا تصل إلى التلامس.

2. من حيث الأركان: يتجلى الركن الشرعي[2] في جريمة الزنا في قوله تعالى:﴿ **ٱلزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُواْ كُلَّ وَٰحِد مِّنْهُمَا مِأْيَةَ جَلْدَة**﴾[النور:2]، أما الخيانة الزوجية الإلكترونية فتعد من مقدمات الزنا، لأنها تؤدي لإتيان الوطء لقوله عز وجل:﴿ **وَلَا تَقْرَبُواْ الزِّنِىٰٓ**﴾ [الإسراء: 32]؛ أي" لا تدنوا من الزنى"[3]، "والنهي عن قربانه أبلغ من النهي عن مجرد فعله، لأن ذلك

1- السيد سابق، **فقه السنة**، ط11، دار الفتح للإعلام العربي، القاهرة، مصر، 1994م، ج2، ص403.

2- حيث أنه لا يمكن الحكم على أفعال العقلاء ووصفها بأنها محرمة ما لم يرد فيها نص يقضي بتحريمها، وبذلك يمكن للمكلف فعلها أو تركها حتى يأتي نص يحرمها. ينظر: عبد القادر عودة، **التشريع الجنائي الإسلامي مقارنا بالقانون الوضعي**، د ط، دار الكاتب العربي، بيروت، لبنان، د ت، ج1، ص115.

3- القرطبي، **الجامع لأحكام القرآن والمبين لما تضمنه من السنة وآي الفرقان**، ط1، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، 2006م، ج13، ص72.

يشمل النهي عن جميع مقدماته ودواعيه، خصوصا هذا الأمر الذي في كثير من النفوس أقوى داع إليه"[1].

ويتمثّل الركن المادي في فعل الوطء المحرم في فرج امرأة من غير ملك، ووقوعه في الملك كوطء الرجل زوجته الحائض وإن كان محرما إلا أنه يخرج من دائرة الزنا[2]، فهو بذلك يختلف عن الركن المادي في الخيانة الزوجية الإلكترونية الذي يتمثل في مقدمات الزنا ما دون الجماع، فزنا العين النظر، وزنا اللسان النطق[3]، وهو ما بيّنه الحديث عن أبي هريرة – رضي الله عنه– أن رسول الله ﷺ قال:« **إِنَّ اللهَ كَتَبَ عَلَى ابْنِ آدَمَ حَظَّهُ مِنَ الزِّنَى، أَدْرَكَ ذَلِكَ لَا مَحَالَةَ، فَزِنَى الْعَيْنَيْنِ النَّظَرُ، وَزِنَى اللِّسَانِ النُّطْقُ، والنَّفْسُ تَمَنَّى وَتَشْتَهِي، وَالْفَرَجُ يُصَدِّقُ ذَلِكَ أَوَ يُكَذِّبُهُ**»[4].

ويتمثل الركن المعنوي في توفر القصد الجنائي لإتيان الزنا، ويعد متوفرا إذا علم متعمدا كل منهما أنه يواقع شخصا محرما عليه معاشرته[5]، أما الخيانة الزوجية الإلكترونية فلا ينصرف فيها القصد لإتيان الوطء المحرم، وإنما لفعل ما دون الزنا الفعلي أو الجماع.

ويتفقان في أنّ كلاهما فعل محرم شرعا، لكن فعل الزنا أشد من الخيانة الزوجية الإلكترونية.

3. من حيث العقوبة: جريمة الزنا في الفقه الإسلامي من جرائم الحدود، وعقوبتها إذا توافرت أركانها الحد، ويختلف بحسب مرتكبها إما بكرا أو محصنا كالآتي:

1- عبد الرحمن بن ناصر السعدي، **تيسير الكريم الرحمن في تفسير كلام المنان**، ط1، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، 2002م، ص457.

2- عبد القادر عودة، المرجع السابق، ج2، ص250.

3- بكر بن عبد الله بوزيد، **الحدود والتعزيرات عند ابن القيم**، ط2، دار العاصمة، الرياض، المملكة العربية السعودية، 1415هـ، ص90.

4-**أخرجه:** مسلم، **صحيح مسلم، كتاب:** القدر، **باب:** قدر على ابن آدم حظ من الزنى وغيره، **رقم:**2657، ج1، ص2046.

5- عبد القادر عودة، المرجع السابق، ج2، ص374.

- **حد البكر:** الجلد مائة جلدة ذكرا أو أنثى[1]، لقوله تعالى:﴿ **ٱلزَّانِيَةُ وَٱلزَّانِى فَٱجْلِدُواْ كُلَّ وَٰحِدٍ مِّنْهُمَا مِأْئَةَ جَلْدَةٍ**﴾[النور: 2]، مع النفي لمدة سنة' وقد اختلف فيه.

- **حد المحصن:** الرجم حتى الموت[2]، فعن أبي هريرة (رضي الله عنه) عن النبي ﷺ قال: **«أَتَى رَجُلٌ رَسولَ اللَّهِ ﷺ وهو في المَسْجِدِ فَنَادَاهُ فَقالَ: يا رَسولَ اللَّهِ، إنِّي زَنَيْتُ، فأعْرَضَ عنْه، حتَّى رَدَّدَ عليه أرْبَعَ مَرَّاتٍ، فَلَمَّا شَهِدَ علَى نَفْسِهِ أرْبَعَ مراتٍ دَعَاهُ النبيُّ ﷺ، قالَ: «أبِكَ جُنُونٌ؟» قالَ: لَا، قالَ: «فَهلْ أُحْصَنْتَ؟» قالَ: نَعَمْ، فَقالَ النبيُّ ﷺ: اذْهَبُوا به فَارْجُمُوهُ»**[3].

وبذلك تختلف الخيانة الزوجية الإلكترونية عن جريمة الزنا فهي لا تندرج ضمن جرائم الحدود ولا يعاقب عليها بالحد بل هي من اللمم، التي يكفر عنها فاعلها بالصلاة والصوم والحج وأداء الفرائض وأعمال البر[4]، وفي حال استهانتها والعودة إليها إصرارا فتكون في حكم الكبيرة، وهو ما جاء به أبو طالب المكي[5]واعتبرها نوع من الكبائر التي تصيب القلوب[6]، وعليه فتكون عقوبتها التعزير[7].

1- الحبيب بن الطاهر، المرجع السابق، ج7، ص299، 300. الكاساني، المرجع السابق، ج9، ص178. الشربيني، المرجع السابق، ج4، ص186. ابن قدامة، المرجع السابق، ج4، ص85، 86.

2- ابن عابدين، **رد المحتار على الدر المختار شرح تنوير الأبصار**، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود وآخرون، ط خ، دار عالم الكتب، الرياض، السعودية، 2003م، ج1، ص13، 14.

3- **أخرجه:** البخاري، **صحيح البخاري، كتاب:** المحاربين، **باب:** لا يرجم المجنون والمجنونة، **رقم:**6815، ص2990.

4- أبو حاتم سعيد القاضي، **الجامع لكبائر الذنوب**، ط1، دار العالمية، الإسكندرية، مصر،1437هـ، ص47.

5- عرفه الزركلي في كتابه الأعلام، ط15، دار العلم للملايين، بيروت، لبنان، 2002م، ج6، في ص 274: هو محمد بن علي بن عطية الحارثي، أبو طالب : واعظ زاهد، فقيه. من أهل الجبل(بين بغداد وواسط)، نشأ واشتهر بمكة ورحل إلى البصرة فاتهم بالاعتزال، وسكن بغداد فوعظ فيها وتوفي فيها سنة(386هـ) ، من أشهر كتبه قوت القلوب، وأخرج لنفسه 40 حديثا.

6- ابن القيم، **الداء والدواء**، ط1، دار عالم الفوائد، مكة، السعودية، 1429هـ، ج18، ص292.

7- النبراوي، **حاشية النبراوي على شرح الإقناع في حل ألفاظ أبي شجاع**، تحقيق: محمد العزازي، د ط، دار الكتب العلمية، بيروتّ، لبنان، 1971م، ج3، ص376.

ثانيا: الفرق بين الخيانة الزوجية الإلكترونية وجريمة الزنا في القانون الجزائري:

1- من حيث التعريف: لم يعرف المشرع الجزائري جريمة الزنا، وبالرجوع لنص المادة 339 ق ع ج نجدها اشترطت لاعتبار الفعل جريمة زنا أن يكون أحد الفاعلين متزوجا.

أما في الفقه فقد عرفها عبد العزيز سعد بأنّها: "فعل جنسي غير شرعي تام، يقع بين رجل وامرأة كلاهما أو أحدهما متزوج شرعيا وقانونيا وبناء على رغبتهما المشتركة واستنادا إلى رضائهما المتبادل دون غش أو إكراه"[1]، وعرفها نجيمي جمال بأنها: "الجماع بين الرجل والمرأة خارج إطار علاقة الزواج، ويسمى بالفجور أو الوطء الحرام أو النكاح المحرم أو الخيانة الزوجية"[2].

تعريف نجيمي لم يشر إلى ضرورة أن يكون أحد الطرفين أو كلاهما متزوجا، كما أنه أطلق عليه تسمية الخيانة الزوجية والفجور والذي يبدو أن التسمية الأدق هي الوطء الحرام أو الزنا.

وبذلك تتفق جريمة الزنا في القانون الجزائري مع الخيانة الزوجية الإلكترونية في أنّ كليهما فعل مناف للأخلاق يتم برضا شخصين أحدهما أو كلاهما متزوج، إلا أنهما يختلفان في أنّ جريمة الزنا تشترط لقيامها الجماع الفعلي التام، أما الخيانة الزوجية الإلكترونية فلا تصل حد الجماع وتكون بوسائل إلكترونية، أي تتم في العالم الافتراضي.

2- من حيث الأركان: يتمثل الركن الشرعي في تجريم الزنا بنص المادة 339 ق ع ج، والتي تقضي" بالحبس من سنة إلى سنتين على كل امرأة متزوجة ثبت ارتكابها جريمة الزنا.

وتطبق العقوبة ذاتها على كل من ارتكب جريمة الزنا مع امرأة يعلم أنها متزوجة.

1- عبد العزيز سعد، **الجرائم الواقعة على نظام الأسرة**، د ط، دار هومة، الجزائر، 2013م، ص94.

2- نجيمي جمال، **جرائم الآداب والفسوق والدعارة في التشريع الجزائري**، ط2، دار هومة، الجزائر، 2016م، ص381.

ويعاقبا الزوج الذي يرتكب جريمة الزنا بالحبس من سنة إلى سنتين وتطبق العقوبة ذاتها على شريكته..."[1]. أما الركن المادي فيتمثل في حصول الوطء فعلا بالطريق الطبيعي بإيلاج عضو التذكير في فرج الأنثى، ويشترط أن تتم العلاقة الجنسية فلا يعاقب على الشروع، وأن يتم حال قيام العلاقة الزوجية فعلا[2].

ويتمثل الركن المعنوي في القصد الجنائي، والذي يجب توفره لدى الفاعل الأصلي بأنه يواقع شخصا غير زوجه، والشريك على أنه يواقع شخص متزوج، وعليه لا تقوم جريمة الزنا في حالة انعدام القصد الجنائي، مع وجوب توفر الإرادة أي أن الفعل حصل دون إكراه[3].

وبذلك تختلف جريمة الزنا في القانون الجزائري عن الخيانة الزوجية الإلكترونية، حيث أنّ هذه الأخيرة لم تجرم وبذلك لا يمكن الحديث عن أركانها وفقا للقانون الجزائري.

2- **من حيث العقوبة:** يعاقب المشرع الجزائري على جريمة الزنا بالحبس من سنة إلى سنتين لكل من الزوج أو الزوجة المرتكب لجريمة الزنا، وتطبق نفس العقوبة على الشريك العالم بأن شريكه في الجريمة متزوج وهذا بنص المادة 339 ق ع، في حين لا يعاقب على ارتكاب الخيانة الزوجية الإلكترونية لعدم تجريمها في القانون الجزائري.

الفرع الثاني: الفرق بين الخيانة الزوجية الإلكترونية والزنا الإلكتروني

عرِّف الزنا الإلكتروني بأنّه:" التراسل الإلكتروني بين جنسين مكلفين وما يتبعه من ممارسات منحرفة وشاذة محرمة"[4]، ما يؤخذ على هذا التعريف أنّه يمكن أن يشمل الخيانة

1- القانون رقم 82-04، المؤرخ في 19 ربيع الثاني 1402هـ الموافق 13 فبراير 1982م، يعدل ويتمم الأمر رقم 66-156 المؤرخ في 18 صفر1386هـ الموافق ل 08 يونيو 1966م والمتضمن قانون العقوبات، ج ر ج، س49، ع7، المؤرخة في 18صفر 1403هـ، الموافق 4 ديسمبر1982م.

2- أحسن بوسقيعة، **الوجيز في القانون الجزائي الخاص**، ط20، دار هومة، الجزائر، 2018م، ج1، ص133.

3- المرجع نفسه، ج1، ص134، 135.

4- نجلاء إبراهيم بركات عبد المجيد، **الانحرافات الجنسية عبر الإنترنت دراسة فقهية مقارنة**، مجلة الدراية، جامعة الأزهر الشريف، د م، ع 16، 2016م، ص16.

الزوجية الإلكترونية أيضا، وعرّف بأنّه:" إشباع لرغبة جنسية عن طريق التخيل والمشاهدة والثرثرة الداعرة عبر الإنترنت"[1]، أو هو مشاهدة من طرف شخص واحد للصور والأفلام الإباحية، والتي تصل به إلى ممارسات شاذة ومنحرفة كالعادة السرية أو الاستمناء[2].

وجاء في تعريفه أيضا أنّه تلك العلاقة التي تجمع بين شخصين من جنسين مختلفين، أو من الجنس نفسه أو أكثر، بواسطة شبكة الإنترنت، سواء عبر برامج المحادثة، أو من خلال بعض المواقع التي تقدم هذه الخدمة لمشتركيها[3]، وهذا التعريف أيضا يمكن أن يشمل الخيانة الزوجية الإلكترونية ذلك أنّه لم يشترط أن يكون أطراف العلاقة أو أحدهما غير متزوج.

أو هو العلاقة التي تكون بين شخص واقعي وآخر افتراضي عبر الوسائط الإلكترونية، لإشباع الرغبة الجنسية عن طريق التصور والمشاهدة والدردشة البذيئة، والممارسات الجنسية المقروءة والمسموعة والمرئية[4].

ما يؤخذ على التعريفات عدم تفريقها بين الزنا الإلكتروني والخيانة الزوجية الإلكترونية لإغفالها إضافة ألا يكون من يمارسه غير متزوج، وبناء عليه نقترح تعريف الزنا الإلكتروني بأنه: علاقة غير شرعية يقوم بها شخص غير متزوج؛ سواء أكانت هذه العلاقة بين جنسين مختلفين أو بين شخصين أو عدة أشخاص من نفس الجنس، أو بين شخصين أحدهما واقعي والآخر افتراضي، كما قد تكون من قبل شخص واحد عن طريق المشاهدة اللاأخلاقية.

1- أيمن كمال السباعي، **الزنا الإلكتروني بين التجريم والتقويم**، منتدى واتا الحضاري، (https://www.wata.cc/fourms/showthread.php?2408)، تاريخ الاطلاع 9 فيفري 2024، الوقت: 21:34.

2- نجلاء إبراهيم بركات عبد المجيد، المرجع السابق، ص229.

3- نارمين يوسف أحمد طروه، **الجنس الإلكتروني وعلاقته بالجرائم اللاأخلاقية من وجهة نظر الاختصاصيين الاجتماعيين والنفسيين في محافظة الخليل**، رسالة ماجستير، بكالوريوس علم النفس، جامعة القدس، الخليل، فلسطين، 2022م، ص10.

4- محمد أمرير، المرجع السابق، ص5010، 5011.

وانتشار هذا النوع من الزنا يعود إلى الدور السلبي للإعلام في بث المشاهد اللاأخلاقية عن طريق الإنترنت التي أصبحت تقنية العصر، لاسيما سهولة توفرها وإتاحتها للجميع، مما أصبح يسبب الإدمان عليها من طرف مستخدميها[1].

من خلال التعريفات أعلاه يتبين أن الزنا الإلكتروني يتفق مع الخيانة الزوجية الإلكترونية في أن كلاهما فعل مناف للأخلاق، وكلاهما يمارس عن طريق وسيط إلكتروني، وكلاهما غير مجرم وغير معاقب عليه من الناحية القانونية، أما من الناحية الشرعية فهو فعل مجرم ومعاقب عليه.

ويختلفان في أنّ الخيانة الزوجية الإلكترونية تتم بين رجل وامرأة أجنبيين عن بعض ومتزوجين أو أحدهما متزوج من شخص غير الذي أقام معه علاقة، أما الزنا الإلكتروني فيأخذ عدة أشكال؛ فقد يمارس من قبل شخص واحد عبر المشاهدة أو الاستماع عبر المواقع الإباحية، وقد يكون بين شخصين أو عدة أشخاص غير متزوجين سواء من نفس الجنس أو من جنسين مختلفين، وقد يكون بين شخص واقعي وآخر افتراضي.

المطلب الثالث: حكم الخيانة الزوجية الإلكترونية

باستقراء الآيات القرآنية والأحاديث النبوية، وما ذهب إليه الفقه الإسلامي، سيتم بيان حكمها وذلك من خلال تقسيم هذا المطلب لفرعين، حيث تناولنا في الفرع الأول حكمها من منظور فقهاء الدين فيما تركنا الفرع الثاني لتوضيح موقف القانون الجزائري حولها.

الفرع الأول: حكم الخيانة الزوجية الإلكترونية في الفقه الإسلامي

الخيانة الزوجية الإلكترونية ليست من جرائم الحدود كالزنا، لكنّ الإسلام حرّم النظر إلى الأجنبية عمدا ودون حاجة، وكذلك إذا خاف الرجل ثوران الشهوة ويكون ذلك بالتلذذ

1- سناء عبد الرضا رشم، **جريمة الزنا، وصورها الحديثة بين الفقه المقارن والقانون، دراسة مقارنة**، مجلة الإسلامية، دم، ع 23،2023م، ج1، ص56.

بالنظر[1]، قال ﷺ:« **إِنَّ اللهَ كَتَبَ عَلَى ابْنِ آدَمَ حَظَّهُ مِنَ الزِّنَى، أَدْرَكَ ذَلِكَ لَا مَحَالَةَ، فَزِنَى الْعَيْنِ النَّظَرُ، وَزِنَى اللِّسَانِ الْمَنْطِقُ، والنَّفْسُ تَمَنَّى وَتَشْتَهِي، وَالْفَرَجُ يُصَدّقُ ذَلِكَ وَيُكَذّبُهُ**»[2]، أي أنّ هناك من يقع في الزنا المجازي بالنظر الحرام أو الاستماع إلى الزنا، وما يتعلق بتحصيله أو يمس أجنبية باليد أو بالمشي إلى الزنا بالرجل أو الحديث الحرام مع الأجنبية[3].

كما تعد الخلوة من المساعدات على الفاحشة[4]، لذا نهى سبحانه وتعالى عن الدخول على النساء والنظر إليهن جملة، ولو كان لأحد حاجة يريد تناولها منهن فلا ينظر إليهن ولا يسألهن إلا من وراء حجاب[5] قال تعالى:﴿ **إِذَا سَأَلْتُمُوهُنَّ مَتَٰعاً فَسْـَٔلُوهُنَّ مِنْ وَّرَآءِ حِجَابٍۚ ذَٰلِكُمْ أَطْهَرُ لِقُلُوبِكُمْ وَقُلُوبِهِنَّۖ**﴾[الأحزاب:53]، قال ﷺ:« **إِيَّاكُمْ والدُخُولَ عَلَى النِّسَاءِ فَقَالَ رَجُلٌ مِنَ الأَنْصَارِ: يَا رَسُولَ اللهِ أَفَرَأَيْتَ الحَمْوَ؟ قال: الحمْوُ المَوْتُ**»[6]، وحرمت الخلوة بالمرأة دون محرم لأنها تفضي إلى الفاحشة[7]، قال ﷺ:« **لا يَخْلُوَنَّ رَجُلٌ بِامْرَأَةٍ إِلَّا مَعَ ذِي مَحْرَمٍ**»[8]، وفي العالم الافتراضي يمكن أن تتحقق الخلوة المحرمة شرعا، وإن كانت خُلوةً

1- المرداوي، **الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف على مذهب الإمام أحمد بن حنبل**، تحقيق: محمد حامد الفقي، ط1، دم، 1956م، ج8، ص27 وكذلك ص30.

2-**أخرجه:** البخاري، **صحيح البخاري، كتاب:** القدر، **باب:** قول الله وحرام على قرية أهلكناها أنهم لا يرجعون وغيره، **رقم:** 6612، ص2912.

3- النووي، **صحيح مسلم بشرح النووي**، ، ط2، مؤسسة قرطبة، 1994م، ج16، ص316.

4- للاستزادة يراجع: مصطفى العدوى، **بحث في قوله تعالى ولا تقربوا الزنا إنه كان فاحشة وساء سبيلا**، ط1، دار ماجد عسيرى، جدة، السعودية، 2000م، ص65.

5- ابن كثير، **تفسير القرآن العظيم**، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 1998م، ج6، ص403.

6- **أخرجه:** مسلم، **صحيح مسلم، كتاب:** السلام، **باب:** تحريم الخلوة بالأجنبية والدخول عليها، **رقم:**2172، ج4، ص1711.

7- ابن باز، **الإفهام في شرح عمدة الكلام**، تحقيق: سعيد بن علي بن وهف القحطاني، دط، مؤسسة الشيخ عبد العزيز بن باز الخيرية، السعودية، 1435هـ، ص631.

8- **أخرجه:** البخاري، **صحيح البخاري، كتاب:** النكاح، **باب:** لا يخلون رجل بامرأة إلا ذو محرم وغيره، **رقم:** 5233، ج1، ص2379.

إلكترونية[1]وليست حقيقة؛ إلا أنها تشمل النظر والمحادثة، فالشريعة الإسلامية ارتقت إلى تحريم وصف المرأةُ المرأةَ لزوجها قال ﷺ:« **لا تُبَاشِرُ المرأةُ المرأةَ فتَنْعَتُها لزَوْجِهَا كَأَنّهُ يَنْظُرُ إِلَيْهَا**»[2] [3]. فما بالك بالنظر والحديث إليها دون حاجة عن طريق الوسائل الإلكترونية، بل والقيام بأفعال وأقوال جنسية.

والعلة من تحريم الخلوة الإلكترونية هو حصول الفتنة، فكل ما كان مظنة للفتنة وحَرُمَ النظر إليه مباشرة حَرُمَ النظر إليه بصورة غير مباشرة أيضا[4]، والخيانة الزوجية الإلكترونية فيها ما يوقع في الفتنة كالخلوة المحرمة شرعا والمعاقب عليها[5]، وقد تؤدي هذه الخلوة إلى المغازلة مما يجعلها ممهدة للوقوع في الزنا الإلكتروني والواقعي، لذا ينبغي الابتعاد عنها.

وتأخذ الخيانة الزوجية الإلكترونية حكم اللمم إذا لم يصر عليها فاعلها جاء في تفسير قوله تعالى:﴿ **ٱلَّذِينَ يَجۡتَنِبُونَ كَبَٰٓئِرَ ٱلۡإِثۡمِ وَٱلۡفَوَٰحِشَ إِلَّا ٱللَّمَمَۚ**﴾ [النجم: 32]، أن الكبائر ما سمَّى الله فيه النار، والفواحش ما كان فيه حد في الدنيا[6]، وعن الحسن قال: اللمم من الزنا أو السرقة أو شرب الخمر ثم لا يعود، وقال أبو صالح: سُئِلتُ عن اللمم فقلت: هو الرجل

1- **الخلوة الإلكترونية هي:**" انفراد رجل بامرأة أجنبية عبر الوسائل الإلكترونية بمحادثة أو مراسلة مصورة أو غير مصورة دون أن يشاركهما أحد في هذه المحادثة".ينظر:إسلام رائد معمر **أحكام الخلوة الإلكترونية في الفقه الإسلامي**، مذكرة ماجستير، الفقه والفقه المقارن، الجامعة الإسلامية، كلية الشريعة والقانون، غزة، فلسطين، أكتوبر2022م، ص20.

2- **أخرجه:** البخاري، **صحيح البخاري**، **كتاب:** النكاح، **باب:** لا تباشر المرأة المرأة فتنعتها لزوجها وغيره، **رقم:** 5240، ج1، ص2382.

3- فقد جاء هذا الحديث عندما سمع النبي ﷺ المخنث يصف بنت غيلان بصفة تهيم نفوس الناس منع أن يدخل على النساء لئلا يصفهن للرجال فيسقط معنى الحجاب.ينظر: ابن بطال، **شرح صحيح البخاري**، دط، مكتبة الرشد، الرياض، السعودية، د ت، ج7، ص361.

4- أحمد قياتي محمد شلقامي، **الخلوة الإلكترونية في الفقه الإسلامي**، مجلة الشريعة والقانون، جامعة الأزهر، القاهرة، ع40، جامعة الأزهر، أكتوبر 2022م، ص486.

5- للاستزادة يراجع: عبد الرحمن بن عبد الله العضياني، **الخلوة المحرمة وعقوبتها في الفقه الإسلامي**، مذكرة ماجستير، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، كلية الدراسات العليا، الرياض، السعودية، د ت، ص109.

6- جلال الدين السيوطي، **الدر المنثور في التفسير بالمأثور**، تحقيق: عبد الله بن عبد المحسن التركي، ط1، مركز هجر للبحوث والدراسات العربية والإسلامية، القاهرة، مصر، 2003م، ج14، ص36.

يصيب الذنب ثم يتوب وأخبرتُ بذلك ابن عباس فقال: لقد أعانك عليها ملك كريم[1]، وهي الذنوب الصغار التي لا يصر صاحبها عليها، أو التي يلم بها العبد المرة بعد المرة على وجه الندرة والقلة[2]، وقيل أصل اللمم والإلمام هو ما يعمله الإنسان الحين بعد الحين ولا يكون إعادة ولا إقامة[3].

وإذا أصر عليها فاعلها تصبح كبيرة قال تعالى:﴿ **وَالَّذِينَ إِذَا فَعَلُوا فَاحِشَةً أَوْ ظَلَمُوا أَنْفُسَهُمْ ذَكَرُوا اللَّهَ فَاسْتَغْفَرُوا لِذُنُوبِهِمْ وَمَنْ يَغْفِرُ الذُّنُوبَ إِلَّا اللَّهُ وَلَمْ يُصِرُّوا عَلَى مَا فَعَلُوا وَهُمْ يَعْلَمُونَ**﴾[آل عمران: 135]، فعن ابن عباس قال: كل ذنب أصر عليه العبد كبير، وليس بكبير ما تاب منه العبد، وقيل إتيان الذنب عمدا إصرار[4]. ويؤكد ذلك قول سعيد بن جبير: قال رجل لابن عباس رضي الله عنهما الكبائر سبع؟ فقال ابن عباس: إلى السبع مائة أقرب، إلا أنه لا كبيرة مع الاستغفار ولا صغيرة مع إصرار[5].

فالخيانة الزوجية الإلكترونية تتحقق فيها الخلوة المحرمة، وإذا آتاها الشخص مرة واحد تأخذ حكم اللمم التي يكفر عنها صاحبها بالتوبة والاستغفار، وإذا أصر عليها فتأخذ حكم الكبائر، وهذا لا يخرجها عن كونها من مقدمات الزنا التي تمهد للوقوع فيه خاصة إذا توفرت إمكانية التلاقي.

الفرع الثاني: حكم الخيانة الزوجية الإلكترونية في القانون الجزائري

المشرع الجزائري لم يجرم الخيانة الزوجية الإلكترونية، وبالتالي فإن القاضي لو عرضت عليه قضية فحواها أن أحد الزوجين قد تعرض للخيانة الإلكترونية من الطرف

1-ابن كثير، **مختصر تفسير ابن كثير**، تحقيق: محمد علي الصابوني، ط7، دار القرآن الكريم، بيروت، لبنان، 1981م، ص403.

2- عبد الرحمان بن ناصر السعدي، المرجع السابق، ص821.

3- البغوي، **تفسير البغوي معالم التنزيل**، تحقيق: محمد عبد الله النمر وآخرون، دط، دار طيبة للنشر والتوزيع، مج7، الرياض، السعودية، 1412هـ، ص412.

4- جلال الدين السيوطي، المرجع السابق، ج14، ص35.

5- ابن المنذر، **كتاب تفسير القرآن**، ط1، دار المآثر، المدينة المنورة، السعودية، 1422هـ، ج1، ص671.

الآخر فإنه لا يمكنه مخالفة المبدأ العام الوارد في المادة الأولى من قانون العقوبات الجزائري "لا جريمة ولا عقوبة إلا بنص قانوني"[1] هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى نجد أن المشرع الجزائري يحصر مصطلح الخيانة الزوجية في الزنا الفعلي فقط الذي اعتبره جريمة ووضع لها عقوبة الحبس من سنة إلى سنتين بموجب المادة 339ق ع ج، وأوضحت مندوبة الشرق في اللجنة الوطنية الاستشارية لترقية حقوق الإنسان ورئيسة جمعية نور لحماية وترقية الأسرة، فتيحة بغدادي ترعي، بأنها حاولت معالجة قضيتين تصنفان في خانة الخيانة الافتراضية التي اعتبرتها ظاهرة مسكوت عنها بمجتمعنا، مضيفة أن الزوجتين اللتين لجأتا إليها عجزتا عن إثبات الضرر الذي لحقهما من زوجيهما جراء الخيانة الزوجية الإلكترونية، فالقانون الجزائري لم يخصص مادة حول هذا النوع من الخيانة العصرية[2].

المبحث الثاني: مظاهر الخيانة الزوجية الإلكترونية وأسبابها

الخيانة الزوجية الإلكترونية من المستجدات، التي ظهرت بتطور وسائل الاتصال وانتشارها، فهي تتحقق بتوفر الوسيط الإلكتروني خلافا للخيانة الزوجية التقليدية، لذا استدعى الأمر الوقوف على مظاهرها للتعرف على مختلف أشكالها، وكذلك التطرق إلى أسباب ودوافع القيام بها، وهذا من خلال تناول مظاهر الخيانة الزوجية الإلكترونية في **(المطلب الأول)**، وأسباب الخيانة الزوجية الإلكترونية في **(المطلب الثاني)**.

وتدعيما لموضوع البحث، قمنا بإعداد استبانة إلكترونية تساعدنا في معرفة خصوصية هذه الظاهرة من الفئة الأكثر فهما لها، وذلك من خلال مجموعة من الأسئلة[3]، والتي أرسلت إلى كل من الأشخاص الذين تعرضوا أو قاموا بهذا الفعل، وذلك لمعرفة أهم وسائل وأسباب القيام بهذا الفعل، وكيفية التعامل معه، والحلول المقترحة للحد منه. فبلغت عدد الردود(47)

1-دلال وردة، المرجع السابق، ص508.

2- إلهام طالب، **القانون الجزائري لا يجرم مقترفيها: الخيانة الإلكترونية مبرر جديد للطلاق والقتل**، مقال منشور على الموقع: (www.annasronline.com)،تاريخ الاطلاع: الثلاثاء 02أفريل2024، الوقت:14:10.

3- ينظر: الملحق رقم(1).

ردا، من بينهم (37) ردا للنساء، و(10) ردود للرجال، مما يفهم منه أن فئة الرجال أكثر حساسية للتكلم في هذا الموضوع، إضافة إلى عدم قبول رد أي شخص قام به.

***محاور الاستبانة:**

أولا: يتعلق المحور الأول بالبيانات الشخصية لأفراد العينات من حيث: الجنس، المستوى التعليمي، مدة الزواج،...

ثانيا: يتعلق بالأسئلة الموجهة لأفراد عينيات مجتمع البحث عن هذه الظاهرة.

* **صياغة الأسئلة:** صياغة الأسئلة: تضمنت الاستبانات نوعين من الأسئلة:

– أسئلة مقيدة: حيث يختار أفراد العينة إجابة معينة مقترحة، أو الإجابة بـ: "نعم" أو "لا".

– أسئلة مفتوحة: وكانت بعد الإجابة بـ: "نعم" أو "لا" نفتح مجالا للتعبير عن الرأي عبر مقترحات يختارون منها إجابة أو أكثر، أو الإجابة مباشرة في نص قصير أو طويل.

* حدود الدراسة: شملت مجالات الدراسة الآتية:

أ–المجال البشري: حيث شمل البحث مجموعة من الأشخاص الذين تعرضوا للخيانة الزوجية الإلكترونية أو قاموا بها.

ب– المجال الجغرافي والزمني: شمل البحث في جانبه الميداني: المجتمع الجزائري في الفترة التي امتدت من25 من شهر مارس إلى 14 من شهر ماي 2024، وانتهت بجمع الاستبانات وتحليلها.

*الوسائل الإحصائية المستخدمة في البحث:

اعتمدنا على آلية النسب المئوية (%) لحساب النتائج وتحليلها، ثم عرضها على شكل دوائر نسبية وأعمدة بيانية.

المطلب الأول: مظاهر الخيانة الزوجية الإلكترونية

استيعاب الخيانة الزوجية الإلكترونية يتطلب البحث في مظاهرها، وقد أخذت عدة أشكال تقنية، ومنها؛ الكتابة الإلكترونية التي تطرقنا إليها في الفرع الأول، ومحادثات عن طريق الاتصال الصوتي الإلكتروني وهو ما تناولناه في الفرع الثاني، ومحادثات مرئية عن بعد وهو ما بيناه في الفرع الثالث.

الفرع الأول: الخيانة الزوجية الإلكترونية عن طريق الكتابة الإلكترونية وتبادل الصور الفوتوغرافية

سيتم التطرق إلى هذه الوسائل لمعرفة كيف يتم ذلك ولماذا، وهذا كما يلي:

أولا: الخيانة الزوجية الإلكترونية عن طريق الكتابة الإلكترونية: تطور مفهوم الكتابة من الكتابة التقليدية المكتوبة باليد إلى الكتابة الإلكترونية والتي تكون عبر وسيط إلكتروني[1]، حيث عرفها قانون الأونسيترال النموذجي بشأن التجارة الإلكترونية في المادة 2 ف1 بأنها:" المعلومات التي يتم إنشاؤها أو إرسالها أو استلامها أو تخزينها بوسائل الكترونية أو ضوئية أو بوسائل مشابهة، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر تبادل البيانات الالكترونية، أو البريد الالكتروني، أو البرق، أو التلكس، أو النسخ البرقي"[2].

فالخيانة الزوجية الإلكترونية عن طريق الكتابة الإلكترونية قد تتم عبر وسيلة إلكترونية أو ضوئية أو مشابهة لذلك، فتشمل الجهاز غير المتصل بالشابكة كالتواصل عن طريق الهاتف عبر الرسائل النصية، وتشمل الجهاز المتصل بالشابكة عن طريق المراسلات عبر مواقع التواصل الاجتماعي؛ وتوضح من خلال دراسة العينة المقدمة أن الصورة الغالبة

1-**الوسيط الإلكتروني:** عرفه القانون الأمريكي الموحد للمعاملات الإلكترونية UETA في المادة(2/6) من القسم رقم(401) بأنه: "برنامج حاسوبي أو إلكتروني أو أية وسيلة إلكترونية أخرى أعد لكي يبدأ عملا أو الرد على تسجيلات إلكترونية أو أداء معين بصفة كلية أو جزئية بدون الرجوع إلى شخص طبيعي".

2- قانون الأونسيترال النموذجي بشأن التجارة الإلكترونية مع دليل التشريع، الصادر بتاريخ 16ديسمبر1996م، منشورات الأمم المتحدة، نيويورك، 2000م.

للخيانة الزوجية الإلكترونية كانت للكتابة الإلكترونية بنسبة 76.6%[1]، وربما يرجع ذلك لصعوبة اكتشافها كونها عبارة عن محادثات مكتوبة فقط لا تتعدى لاستعمال الصوت والصورة، مما يثير لمستخدمها الراحة في التواصل.

ثانيا: الخيانة الزوجية الإلكترونية عن طريق الصور الفوتوغرافية: تعتبر الصور الفوتوغرافية من أشكال التواصل الأكثر انتشارا بين الأشخاص لقدرتها على إيصال وشرح هيئة وحالة الشخص، فهي عبارة عن:" نسق سيميولوجي يشتمل على ثلاث مكونات: دال ومدلول، والعلاقة التي تجمعهما والتي تشكل العلامة الفوتوغرافية"[2]؛ أي أنها عبارة عن محاكاة للواقع، من خلال نقل منظر معين يرغب المصور في إيصال مدلوله للمشاهد، أو هي:" تسجيل لحالة ضوئية في مكان معين ووقت محدد"[3]؛ أي إعادة عرض الشيء مع إعطاء أولوية لمكان وزمان وقوعه.

فالخيانة الزوجية الإلكترونية قد تتم بإرسال صور فوتوغرافية خادشة للحياء لأشخاص آخرين لشرح الحالة أو الشعور الذي ينتاب المرسِل دون الحاجة لإضافة نص كتابي، وقد تكون صورة شخصية للمرسِل قصد إثارة الطرف الآخر والدخول في حالة هيجان قد تؤدي إلى ممارسات غير أخلاقية كالاستمناء فالصورة كفيلة بذلك، فهي عبارة عن تواصل دون كلمات ولا أصوات ويمكن للطرفين إرسال نوعين من الصور، ثابتة ومتحركة[4] [5].

1- ينظر: الملحق رقم2، الشكل1.

2- قدور عبد الله ثاني، **سيميائية الصور**ة، دط، دار الغرب، وهران، الجزائر، 2005م، ص26.

3- جاك أومون، **الصورة**، ترجمة: ريتا خوي، ط1، مكتبة الفكر الجديد، بيروت، لبنان، 2013م، ص201.

4- رحيمة الطيب عيساني، **الوسائط التقنية وأثرها على الإعلام المرئي والمسموع**، دط، جهاز إذاعة وتلفزيون الخليج، الرياض، السعودية، 1431هـ، ص53.

5- فالصورة الثابتة عبارة عن لقطات ساكنة لأشياء حقيقية تؤخذ عن طريق الماسح الضوئي، حيث تعطي إشارة ثابتة تبين وضعية الشخص المرْسِل، أما الصورة المتحركة فهي التي تظهر في شكل لقطات فيلمية متحركة سجلت بطريقة رقمية، حيث يمكن تسريع هذه اللقطات وإبطاؤها وإيقافها وإرجاعها. ينظر: رحيمة الطيب عيساني، المرجع السابق، ص53. ويمكنها إيصال عدة دلالات، ويمكن القول أنها بمثابة فيديو مصغر، وذلك لإمكانية تغيير وضعيات الشخص في ثوانٍ معدودة.

وقد توضح من خلال دراستنا أنها أخذت نسبة 31.9%[1]، وهي نسبة لا يستهان بها، وقد يرجع ذلك كونها تتم بشكل سري مع القدرة على مسحها، ما يجعل الطرفين في أمان من إمكان مشاهدة الغير لها. وهي ميزة موجودة تقريبا في جميع وسائل التواصل الاجتماعي.

الفرع الثاني: الخيانة الزوجية الإلكترونية عن طريق الاتصال الصوتي

الاتصال الصوتي الرقمي بين المستخدمين يتم بسهولة وبدون تكلفة، فهو عملية اتصال من هاتف لآخر عن طريق تشكيل أرقام معينة خاصة بكل شخص في أماكن جغرافية متعددة، سواء كانت محلية أو قارية[2]، و هو تقنية نقل المكالمات الصوتية من خلال شبكة الإنترنت وذلك بتحويل الإشارات الصوتية إلى إشارات رقمية يسهل نقلها عبر الإنترنت بسرعة تسمح بالنقل والتحويل، وهي بديل لأساليب الاتصال ونقل المكالمات عبر الأجهزة التقليدية[3]، أو هي:

"VoIP stand for Voice over Internet Protocol. VoIP enables us to compress and convert voice signal to digital signal and transmit it through Internet Protocol (IP)-enabled network like Internet, Ethernet and Wireless LAN. VoIP uses Internet protocol to manage voice packet over Internet protocol (IP) network"[4].

وبذلك تتم الخيانة الزوجية الإلكترونية عبر الاتصال الصوتي الإلكتروني باستعمال جهاز غير متصل بالشابكة والاتصال عبر رقم الطرف الآخر والتكلم مطولا، مما يتيح السرعة والسهولة في نقل الأحاسيس بين الطرفين، وقد يكون عبر جهاز إلكتروني متصل

1- ينظر: الملحق رقم2، الشكل1.

2-عامر إبراهيم قنديلجي، إيمان فاضل السامرائي، **تكنولوجيا المعلومات وتطبيقاتها**، ط، الوراق،2009م، ص240،241.

3- مدونة بيفاتيل، **ماهي أجهزة Viop وماهي مزاياها واستخداماتها لمراكز الاتصال الحديثة؟**، مقال منشور على الأنترنت https://blog.bevatel.com/%D9%85%D8%A7-%D9%87%D9%8A-%D8%A3%D8%AC%D9%87%D8%B2%D8%A9-voip-%D9%88%D9%85%D8%3 تاريخ الاطلاع 3 أفريل2024م، الوقت:16:30.

4–U. R. ALO and NWEKE HENRY FIRDAY، **Voice over InternetProtocol (VOIP): Overview, Direction And Challenges**، Journal of Information Engineering and Applications، v3،n4،2013,p18.

بالشابكة، وذلك عن طريق وسائل التواصل الاجتماعي عبر التطبيقات المختلفة من فيس بوك، انستغرام، واتس آب وغيرها، وذلك من خلال الدخول إلى واجهة الدردشة بين الطرفين والضغط على زر الاتصال ليتم الاتصال بالشخص المطلوب بشكل سريع ومباشر، وهي أقل تكلفة مقارنة بالاتصال الإلكتروني عبر الجهاز غير المتصل بالشابكة، ويمكن تبادل الحديث بسهولة وبطريقة سريعة مقارنة بالكتابة الإلكترونية، فهي وسيلة مباشرة لتفريغ الأحاسيس دون قيد، ومن خلال دراستنا تبين لنا أنه استخدم بشكل أكثر من الصور الفوتوغرافية وأقل من الكتابة الإلكترونية، وذلك بنسبة34%[1]، ويرجع ذلك إلى سهولة نقل المشاعر، لأنه يعتمد على الصوت الذي يعطي إيحاءات أكثر دقة من الكتابة الإلكترونية، إلا أن إخفاءه أمر صعب فقد يتطلب خروج الخائن من البيت لإجراء الاتصال، عكس الرسائل الإلكترونية والصور الفوتوغرافية التي يصعب اكتشافها.

الفرع الثالث: الخيانة الزوجية الإلكترونية عن طريق الاتصال الصوتي والمرئي

تتيح تقنية الفيديو لمستخدميها رؤية الشخص المتواصَل معه وعلى ثقة من حقيقة شخصه، وهذه التقنية حسب المادة 1 من القانون الإماراتي الاتحادي رقم(5) لسنة 2017 منه، عبارة عن:" محادثة مسموعة ومرئية بين طرفين أو أكثر بالتواصل المباشر مع بعضهم البعض عبر وسائل الاتصال الحديثة لتحقيق الحضور عن بعد"[2]. فالتواصل بالصوت والصورة بين شخصين أو أكثر باستعمال وسائل الاتصال الحديثة، مكان الحضور الفعلي،

1- ينظر: الملحق رقم2، الشكل1.

2-القانون الاتحادي رقم(5)، الصادر في 4 رمضان1438هـ الموافق30 ماي2017م، يتضمن استخدام تقنية الاتصال عن بعد في الاجراءات الجزائية، https://uaelegislation.gov.ae/ar/legislation/1002/download تاريخ الاطلاع09 ماي 2024م، الوقت:14:30.

أو هو الوسيلة التي يتم عبرها نقل الصوت والصورة والمعلومة من نقطة معينة إلى أخرى[1]، ويعرف بأنه:

"Est un moyen de télécommunication audiovisuel rapprochant virtuellement, comme d'autres techniques avant elle, malgré les distances physiques. Techniquement il s'agit d'un système de communication interactif qui retransmet simultanément l'image, la voix des personnes se trouvant en deux ou plusieurs endroits et ce, en temps réel "[2].

وهذا المظهر يتطلب ابتعاد الخائن عن الزوج/ة؛ كونه يستلزم الجلوس أمام شاشة الهاتف أو الحاسب الآلي للتواصل صوتا وصورة من خلال الكاميرات التي تنقل الصورة كما في الحقيقة، حيث تكون مزودة بجهاز مايكرفون" الآقط" لينقل الصوت أيضا مع الصورة بشكل فوري من غير أن يتواجد مع الطرفين أحد، أي بشكل سري بينهما[3].

وتعد أخطر المظاهر كونها تسمح بممارسات مباشرة صوتا وصورة عبر شاشة الجهاز الإلكتروني، ما يثير الرغبة في الممارسة الفعلية في الواقع، وقد أثبتت نسبة 23.4%[4] ممن شملتهم الدراسة القيام بالممارسة الفعلية الواقعية، وهو ما يجعل من الخيانة الزوجية الإلكترونية مقدمة للوقوع في المحظور والقيام بالزنا المعاقب عليه شرعا وقانونا.

المطلب الثاني: أسباب الخيانة الزوجية الإلكترونية

تعددت الأسباب التي تؤدي بالزوج/ة إلى الخيانة الإلكترونية، وبناء على الدراسة الميدانية التي أجرتها الباحثتان في شكل استبيان إلكتروني مكنت من الوقوف على أبرز

1- سنان سليمان سنان الطياري الظهوري، **إجراءات المحاكمة الجزائية عن بعد في القانون الإماراتي**، بحث مقدم لاستكمال متطلبات الحصول على درجة البكالوريوس في القانون، جامعة الشارقة، كلية القانون، 2020م، ص8.

2- JérômeBossan،**La visioconférencedans le procèspénal: un outil à maîtriser**, Revue de science criminelle et droitpénalcompaeé،Dalloz، 2011,p802.

3- إسلام رائد معمر، المرجع السابق، ص28.

4- ينظر: الملحق رقم2، الشكل10.

الأسباب منها الدينية والاجتماعية كفرع أول، والأسباب التكنولوجية والاقتصادية كفرع ثان، فيما تركنا الفرع الأخير لمناقشة الأسباب الشخصية، وذلك كالآتي:

الفرع الأول: الأسباب الدينية والاجتماعية للخيانة الزوجية الإلكترونية

قمنا بتقسيم هذا الفرع لجزئيتين، حيث تناولنا في الجزئية الأولى الأسباب الدينية لوقوع الخيانة الزوجية الإلكترونية، فيما تركنا الجزئية الثانية لمناقشة الأسباب الاجتماعية كالتالي:

أولًا: الأسباب الدينية للخيانة الزوجية الإلكترونية: ويقصد بها الأسباب الناتجة عن التقصير في اتباع تعاليم الدين، وتتمثل هذه الأسباب في:

- الابتعاد عن تعاليم الدين الإسلامي: وذلك بعدم الأخذ بما جاء به الشرع فيما يخص الالتزام بغض البصر، وحفظ النفس عما يثير شهوتها، واتقاء الشبهات والخلوة بالأجنبيات وغيرها.

- اتباع الهوى والانسياق وراء الشهوات: وذلك باتباع الإنسان لوسوسة نفسه وشيطانه دون مراقبة الله في تصرفاته، حيث أن الطرف الخائن ينساق لوسوسة الشيطان في خيانته، دون تفكير في العواقب ودون خوف من الله وهذا لنقص إيمانه.

- كثرة الاختلاط: ويكون هذا في أماكن العمل وكثرة التعامل فيما بين الجنسين، ويكون بكثرة التبرج في الخارج والتساهل مع هذا الأمر، مما يؤدي إلى احتقار الشريك ومقارنته مع الغير.

ثانيًا: الأسباب الاجتماعية للخيانة الزوجية الإلكترونية: وتتمثل في:

- تفكك الأسرة: بكثرة المشاكل، والعجز عن حلها مما يؤدي إلى هروب الزوج/ة من الواقع المعاش إلى العالم الافتراضي.

– تدخل عائلات الزوجين بطريقة سلبية: فبالرغم من أن المشاركات في الاستبيان الأزواج فيها في منازل مستقلة عن المساكن العائلية بنسبة 70.2%[1]، إلا أنهم يتدخلون في حياة الزوجين بنسبة 12.8%[2] فتزيد الفتنة والتحريض وابتعاد الزوجين عن بعضهم وبالتالي ينقص الحوار والتفاهم.

–استجابة بعض الفئات لمحاولات الأطراف المتزوجين رغم معرفتهم بزواجهم.

–بالنسبة للنساء فقد تضاربت الآراء بالنسبة لخيانة أزواجهن لهن إلكترونيا فانقسموا إلى: من تعتبر أن خيانة زوجها سببه اهتمامها به بشكل مبالغ فيه إضافة لأنها ميول غير أخلاقي لديه، ومنهن من ترجعه إلى إهمالهن وتقصيرهن في واجباتهن الزوجية بحجة أنها كثيرة وتزداد بوجود الأولاد باعتبار أن نسبة الأزواج المشاركين في الاستبيان الذين لديهم أطفال تبلغ 72.3%[3].

– أما بالنسبة للرجال فهناك من رأى أن الأسباب قد تعود لنرجسية الأزواج وتسلطهم على زوجاتهم وعدم الاستماع لهن وكثرة تجاهلهن هي التي دفعت بزوجاتهن إلى خيانتهم.

الفرع الثاني: الأسباب التكنولوجية والاقتصادية للخيانة الزوجية الإلكترونية

قسمنا هذا الفرع إلى جزئيتين، حيث تطرقنا في الجزئية الأولى للأسباب التكنولوجية لوقوع الخيانة الزوجية الإلكترونية، فيما تركنا الجزئية الثانية للأسباب الاقتصادية، كما يلي:

أولًا: الأسباب التكنولوجية للخيانة الزوجية الإلكترونية: ومن بين هذه الأسباب:

– وفرة الأنترنت وسهولة اللجوء إليها عكس ما كان عليه الأمر سابقا، فنسبة87.2%[4] تمت الخيانة فيها عن طريق أجهزة متصلة بالشابكة.

– توافر أجهزة الاتصال، بحيث صار ثمنها في متناول الجميع.

1– ينظر: الملحق رقم2، الشكل2.

2– ينظر: الملحق رقم2، الشكل3.

3– ينظر: الملحق رقم2، الشكل4.

4– ينظر: الملحق رقم2، الشكل5.

- غزو مواقع التواصل الاجتماعي لجميع الفئات العمرية وفي جميع المجالات.

ثانيًا: الأسباب الاقتصادية للخيانة الزوجية الإلكترونية: ومن بينها:

- تدني الظروف المعيشية (الفقر، البطالة...): مما يدفع بالزوجة لإفراغ ضغطها في عدم تلبية حاجيات بيتها في اللجوء للمواقع، وكذلك الأمر بالنسبة للزوج الذي يهرب من عجزه المادي.

- تباين دخل الزوجين، وهذا يكون في حال عمل كلا الزوجين أو كون الزوج عاطل عن العمل، ففي هاته الحالة يتكون العجز ومنها الحساسية بينهما.

الفرع الثالث: الأسباب الشخصية للخيانة الزوجية الإلكترونية

نذكر من بين الأسباب الشخصية التالي:

- سوء اختيار شريك الحياة وعدم الاقتناع به وعدم الكفاءة: رغم أن 63.8%[1] ممن شملتهم الدراسة تزوجوا عن طريق التعارف، وهذا يفترض معرفة الطرفين بشخصية بعضهما، وهذا مالم يحدث في معظم الزيجات.

- الفراغ العاطفي الذي يعيشه الزوج أو الزوجة نتيجة انشغال الطرف الآخر عنه وإهماله له.

- عدم الإشباع الجنسي: بمعنى عدم قدرة الزوج أو الزوجة على السيطرة على شهواتهم، وعدم قدرة الطرف الآخر على تلبيتها له.

- انعدام الثقة بين الطرفين: فنسبة36.2%[2] ممن شملتهم الدراسة اكتشفوا خيانة أزواجهم لهم عن طريق التجسس.

- فقدان الانجذاب العاطفي للطرف الثاني: بحيث يكون الزواج مبني على مغريات الجمال والمال وغيرها...

1- ينظر: الملحق رقم2، الشكل6.

2- ينظر: الملحق رقم2، الشكل7.

- الملل في العلاقة الزوجية وذلك لأن نسبة% 40.4[1] تفوق مدة زواجهم 10 سنوات.
- رسم صورة لا نمطية للزواج والتأثر بالأفلام والمسلسلات والاصطدام بالأمر الواقع بعد الزواج، والمسؤوليات الملقاة على عاتق الزوجين.
- عدم وعي الطرفين بقدسية الزواج ومسؤولياته وأعبائه.

رغم تعدد الأسباب وتنوعها تبقى الخيانة الزوجية الإلكترونية سلوك غير سوي ودخيل على فطرة الإنسان.

1-ينظر: الملحق رقم2، الشكل8.

الفصل الثاني

أثر وإجراءات مكافحة الخيانة الزوجية الإلكترونية

تمهيد:

بعد أن عرّفنا بالخيانة الزوجية الإلكترونية وتطرقنا إلى حكمها من الناحية الفقهية وموقف المشرع الجزائري منها، وبيّنا مظاهرها والأسباب التي تدفع المتزوجين من الجنسين إلى اقترافها، فإنه ينبغي بيان أثارها على الرابطة الزوجية وعلى الأسرة باعتبارها من الأفعال الأخلاقية الماسة بالأسرة، وعلى المجتمع الذي بصلاح الأسرة يصلح وبفسادها يفسد، ثم بعد ذلك التطرق إلى معالجتها من خلال بيان الإجراءات الوقائية التي تحمي من الوقوع فيها، والإجراءات الردعية الممكنة للحد من تفشيها في المجتمع، وعلى ذلك تم تقسيم هذا الفصل إلى مبحثين:

المبحث الأول: أثر الخيانة الزوجية الإلكترونية.

المبحث الثاني: إجراءات مكافحة الخيانة الزوجية الإلكترونية.

المبحث الأول: أثر الخيانة لزوجية الإلكترونية

تعد الخيانة الزوجية الإلكترونية فعلا لا أخلاقي وفيها من مفاسد والأضرار على المجتمع، وخصوصا الأسرة التي تمثل أساس بنائه، وعليه تم تقسيم هذا المبحث إلى أثر الخيانة الزوجية الإلكترونية على الأسرة **(المطلب الأول)**، وأثرها على المجتمع**(المطلب الثاني)**.

المطلب الأول: أثر الخيانة الزوجية الإلكترونية على الأسرة

ينجر عن هذه الخيانة أضرار على الرابطة الزوجية التي تعد من الروابط المقدسة والتي أولاها الشرع عناية خاصة، مما يؤثر على الأولاد، وسنفصل فيها من خلال بيان فقدان الثقة بين الزوجين كفرع أول، وتفكك الأسرة كفرع ثانٍ، وأخيرا كفرع ثالث انتشار عدوى الأمراض.

الفرع الأول: فقدان الثقة بين الزوجين

يترتب على الخيانة الزوجية الإلكترونية فقدان الثقة بين الزوجين والتي تعد صمام أمان للعلاقة الزوجية[1]، فباكتشاف الخيانة تمحى روابط المحبة التي كانت قائمة بينهما، ويحل محلها جدار يحدث فراغ كبير بينهما فيؤدي لعدم الحديث، التجاهل، حالة من القرف، وغيرها، والتي يصعب استكمال الحياة الزوجية معها، حيث قد يتعدى ذلك لفقدان الثقة بالمحيطين حول الطرف المتعرض للخيانة سواء أقارب أو أصدقاء أو حتى في الجنس الذي تعرض من قبله لهذا الفعل– ذكر، أنثى– مما يعني ترك هذا الفعل أثر سلبي على حياة المتعرض للخيانة بشكل كبير، ولقد أثبتت دراستنا أن الفئة الأكبر كانت بنسبة89.4%[2] من المتعرضين للخيانة بين من قرر المواجهة والحوار، وبين من تغافل عن الأمر، إلا أن كلا

1– أنس ماجد عواودة، **الخيانة الزوجية من وجهة نظر تربوية فقهية**، رسالة ماجستير، الدراسات الإسلامية المعاصرة، جامعة القدس، كلية الدراسات العليا، 2019م، ص82.

2– ينظر: الملحق رقم2، الشكل رقم9.

الفئتين واصلت الحياة الزوجية رغم ذلك، إلا أن الثقة بينهما قد هدمت، وكان البقاء في العلاقة لأجل الأولاد والنظرة المجتمعية ليس إلا.

الفرع الثاني: التفكك الأسري

يترتب عن الخيانة الزوجية الإلكترونية تفكك وتشتت الأسرة بكاملها فتؤثر على العلاقة الزوجية فتؤدي لحلها، كما أنها تؤثر على الأولاد فتسبب ضياعهم وانحرافهم.

أولا: حل الرابطة الزوجية: نظرا لصعوبة أو إن صح القول استحالة إثبات الخيانة الزوجية الإلكترونية لعدم تجريم القانون الجزائري لهذا الفعل، قد يلجأ الزوج المتعرض لمثل هذه الخيانة لطلب الطلاق، وحسب دراستنا قد اتجه الأزواج لطلبه بنسبة17%[1]، ويتضح من خلال إجابات المتعرضين لهذه الخيانة أنه لا وجود لحل آخر سوى الطلاق، سواء بالطلاق بالإرادة المنفردة للزوج، والذي غالبا ما يعد طلاقا تعسفيا، والذي نرى أنه ظلم في حقه، فكيف لشخص تعرض لخيانة زوجية إلكترونية من طرف زوجه أن يتحمل تبعات الطلاق بل طلاقا تعسفيا أيضا!، أما الزوجة فغالبا لصعوبة إثبات الضرر الحاصل جراء هذا الفعل تلجأ مباشرة لطلب الخلع، والذي أصبح سهلا نوعا ما بتعديل المادة 54 من قانون الأسرة[2] التي أصبحت لا تشترط موافقة الزوج للخلع، ومع ذلك فهي تخالعه بمقابل مالي، فالأجدر تجريم الخيانة الزوجية الإلكترونية وذلك لخطورته على الأسرة، سواء من الجانب المعنوي أو المادي، وجعله من الضرر المجيز للزوجة طلب التطليق لأجله.

ثانيا: تشتت الأولاد: من خلال دراستنا تبين أن معظم الخيانات الزوجية كان بوجود أطفال وذلك بنسبة72.3%[3] مع تباين عددهم، فخيانة أحد الزوجين للطرف الآخر دون

1- ينظر: الملحق رقم2، الشكل رقم9.

2-الفقرة 1 من المادة 54 بعد تعديل القانون 84_11 بالأمر رقم 05_02 المؤرخ في 18 محرم 1426هـ الموافق 27 فبراير2005م، ج ر ج، س42، ع15، المؤرخة في18 محرم 1426هـ الموافق 27 فبراير2005م: يجوز للزوجة دون موافقة الزوج أن تخالع نفسها بمقابل مالي.

3-ينظر: الملحق رقم2، الشكل رقم4.

وجود أطفال لا تبرير لها، فكيف بوجودهم؛ أي أن الطرف الخائن لم يفكر حتى في أطفاله وما سيعانون منه جراء فعله هذا، فيؤدي إلى الخلل في تنشئة الأطفال واحتمالية انحرافهم، وقد ينشأ عن الخيانة الزوجية الإلكترونية في حال تطورها لممارسة فعلية إنجاب أطفال غير شرعيين مما يؤدي لاختلاط الأنساب وتشييع الفاحشة[1].

الفرع الثالث: انتشار عدوى الأمراض

من خلال دراستنا تبين لنا أن الخيانة الزوجية الإلكترونية قد تتطور لخيانة فعلية على أرض الواقع، وقد شكلت نسبة23.4%[2] من الأشخاص الذين مارسوا الخيانة واقعيا، وهي نسبة لا يستهان بها، فوصول المحادثات الإلكترونية إلى ممارسة فعلية يثبت لنا خطورة هذه الخيانة على صحة الزوجين؛ حيث قد تؤدي إلى ظهور أمراض تناسلية كالإيدز والزهري فتنتقل للزوج الآخر، وهي من الأمراض التي يصعب علاجها وتكلفتها عالية[3]، وبالتالي يكون الزوج المتضرر إضافة إلى تعرضه للخيانة من زوجه، قد أصيب بمرض تناسلي فيؤدي ذلك لتدهور حالته الصحية والنفسية.

المطلب الثاني: آثار الخيانة الزوجية الإلكترونية على المجتمع

بالرغم من أن الخيانة الزوجية الإلكترونية تحدث بين الزوجين إلا أن آثارها تمتد إلى الأسرة، ومن ثم إلى المجتمع، ويظهر تأثيرها على المجتمع من خلال تفشي الانحلال الأخلاقي وهو ما تناولناه كفرعٍ أول، وتشتت الأسرة وانتشار الضغائن كفرعٍ ثانٍ.

1- عبير حسن على الزواوى، **الأبعاد المستحدثة في الخيانة الزوجية عبر الأنترنت والمخاطر المحتملة على الأسرة المصرية جراء انتشارها ودور مقترح للتخفيف منها من منظور طريقة العمل مع الجماعات**، مجلة كلية الخدمة الاجتماعية للدراسات والبحوث الاجتماعية، جامعة الفيوم، دم، ع4، د ت، ص226.

2- ينظر: الملحق رقم2، الشكل رقم10.

3- عبير حسن على الزواوى، المرجع السابق، ص226.

الفرع الأول: تفشي الانحلال الأخلاقي

يساعد تزايد الخيانة الزوجية الإلكترونية، في انتشار الانحلال الأخلاقي في المجتمع، فإذا كانت الآثار السلبية لهذه الخيانة تمس الأسرة وتؤثر في استقرارها، فإن المجتمع بالضرورة يتأثر بهذه الظاهرة السلبية، حيث تنتشر فيه الفاحشة والانحلال الخلقي[1]؛ خاصة وأنّ الأسرة هي النواة الأولى في تكوين المجتمع، بصلاحها يصلح وبفسادها يفسد، ومن بين الآفات التي تتسبب فيها الخيانة الزوجية الإلكترونية إلى جانب تأثيرها على صفائه الأخلاقي:

– قطع صلة الرحم: وهذا يكون في حالة كان الزوجين أقارب وحدث الطلاق بينهما بسبب الخيانة الإلكترونية، فالعداوة لا تبقى مقتصرة على الزوجين فقط بل تمتد لتشمل عائلتيهما.

– التقليد والمحاكاة: فقد تقلد البنت أمها الخائنة، أو يقلد الابن أباه الخائن باعتبارهما قدوة لأبنائهما[2]، وبما أننا في عصر التطور والسرعة فإن انتشار الأخبار أمر لا مفر منه، فيصبح كل واحد يقلد الآخر، وبالتالي يصبح انعدام المروءة والشرف أمرا عاديا[3].

الفرع الثاني: تشتت الأسرة وانتشار الضغائن

وهذا في حالة انتشار خبر الخيانة، فهنا الأثر لا يقتصر على الأسرة فقط بل يمتد لأهالي الطرفين، وتصبح فضيحة تتداولها الألسن على مدى الأجيال[4]، فمثلا قد يعزف الشاب عن طلب يد فتاة ما لأن أحد أبويها اقترف فعلا لا أخلاقيا[5].

1- أنس ماجد عواودة، المرجع السابق، ص84.

2- رنا حكمت عباس، **أثر المواقع الإلكترونية على النظام الأسري(الخيانة الزوجية نموذجا)**، لارك للفلسفة واللسانيات والعلوم الاجتماعية، جامعة واسط، كلية الآداب، العراق، ع29، 2018،ج2، ص199.

3- أنس ماجد عواودة، المرجع السابق، ص86.

4- رنا حكمت عباس، المرجع السابق، ص199.

5- أنس ماجد عواودة، المرجع السابق، ص85.

ومما تتقدم يتضح بأن الخيانة الزوجية الإلكترونية تؤثر في المجتمع بقدر تأثيرها على الأسرة، وذلك انطلاقا من أن الأسرة تمثل القاعدة الأساسية في تكوين المجتمع.

المبحث الثاني: إجراءات مكافحة الخيانة الزوجية الإلكترونية

إن الخيانة الزوجية الإلكترونية في انتشار متزايد في المجتمع، والحد منها يقتضي انتهاج فلسفة الوقاية والردع، وهو ما خصصناه في مبحثنا هذا، من خلال التطرق إلى الإجراءات الوقائية التي تحول دون الوقوع في هذا الفعل**(المطلب الأول)**، ثم الإجراءات الردعية**(المطلب الثاني)**.

المطلب الأول: الإجراءات الوقائية لمكافحة الخيانة الزوجية الإلكترونية

من بين الإجراءات الوقائية التي تمنع من وقوعها، الحرص على بناء الإنسان، إضافة إلى تكاتف جهود مؤسسات التنشئة الاجتماعية، وهو ما تم التطرق إليه في الفرع الأول، وكذا اللجوء للمنظمات والجمعيات في حال العجز عن التوصل لحلول كفرع ثانٍ.

الفرع الأول: الإجراءات الوقائية لمكافحة الخيانة الزوجية الإلكترونية فقهيا واجتماعيا

قبل التطرق للوقاية من هذا الفعل من الجانب القانوني، ارتأينا التطرق إلى طرق الوقاية من الفقهية والاجتماعية كالآتي:

أولًا: الإجراءات الوقائية لمكافحة الخيانة الزوجية الإلكترونية في الفقه الإسلامي: وهي:

1- **الاهتمام ببناء الإنسان:** بناءً عقديا فالإيمان القوي يحفظ الإنسان من الوقوع فيما يسخط الله، ويحفظه من كبائر الذنوب والمعاصي وحب الشهوات المحرمة، ويطهر القلوب

من الأمراض الخبيثة وينقيها، ومن ثمراته الصبر على الطاعة والقيام بواجب العبودية والصبر على شهوات النفس من متاع الدنيا وزينتها، لأنّ اتباع الهوى من نواقض الإيمان[1].

وكذا اعتنت الشريعة الإسلامية بتربيته من خلال إقامة العبادات والشعائر[2]، لأنها تقيه من الانحرافات الخلقية لما تُكَوّنُهُ من مخافة الله في القلوب ولأنّ فيها تذكير مستمر للإنسان بربه[3]، فالمواظبة على الصلاة بالهيئة المطلوبة تحمل صاحبها على ترك الفواحش والمنكرات، وفي هذا قال تعالى:﴿ **وَأَقِمِ ٱلصَّلَوٰةَۖ إِنَّ ٱلصَّلَوٰةَ تَنْهَىٰ عَنِ ٱلْفَحْشَآءِ وَٱلْمُنكَرِۗ**﴾[العنكبوت:45]، وفي الصوم ترويض للنفس على لزوم الطاعات وترك المنهيات والوقاية من الرذيلة[4].

واهتمت ببنائه أخلاقيا منذ نعومة أظفاره، فدعت الشريعة الإسلامية إلى تزكية النفس ولم تدع خلقا كريما إلا رغبت فيه ولا خلقا ذميما إلا حذرت منه[5]، فالعفة تحمل الإنسان على اجتناب الرذائل والقبيح من القول والفعل وتمنعه من الفحش[6]، وقد أمر الله بغض البصر لأن النظر رائد الشهوة ورسولها فمن غض بصره حفظ فرجه، ومن أطلق نظره أورد نفسه موارد الهلاك[7]، ونهى عن الزنا وعن مقاربته ومخالطة أسبابه ودواعيه[8]، لذا ينبغي الابتعاد عنها لما فيها من شبهة الوقوع في الزنا عملا بقوله ﷺ:" **الحَلَالُ بَيّن وَالْحَرَامُ بَيّن وَبَيْنَهُمَا أُمُورٌ**

1- عبد الله بن عبد الحميد الأثري، **الإيمان حقيقته، خوارمه، نواقضه عند أهل السنة والجماعة**، ط1، دار الكتب المصرية، القاهرة، مصر، 2011م، ص368، وكذلك ص725.

2- فاطمة عمر نصيف، **أخلاقنا في الميزان**، ط1، دار المحمدي، جدة، السعودية،2001م، ص21.

3- خالد بن حامد الحازمي، **أصول التربية الإسلامية**، ط1، دار عالم الكتب، الرياض، السعودية، 2000م، ص128.

4- المرجع نفسه، ص129.

5- عمر سليمان الأشقر، **نحو ثقافة إسلامية أصيلة**، ط4، دار النفائس، عمان، الأردن، 1994م، ص158.

6- المرجع نفسه، ص164.

7- السيد عسكر، **آثار المعاصي والذنوب**، ط2، دار البشير للثقافة والعلوم، طنطا، مصر، 1997م، ص78،77.

8- ابن كثير، **تفسير القرآن العظيم**، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 1998م، ج5، ص66.

مُشْتَبَهَاتٌ..ومن وقع في الشبهاتِ وَقَعَ فِي الْحَرَامِ..مَنْ يَرْتَع حَوْلَ الْحِمَى يُوشِكُ أَنْ يُوَاقِعَهُ"[1].

2- **وضع ضوابط للمحادثة الإلكترونية بين الجنسين:** الفقهاء لم يفرقوا في الحكم في الحديث بين الجنسين لغير حاجة في المحادثة الطبيعية والمحادثة الإلكترونية فكلاهما غير جائز[2]، وحدد الفقه الإسلامي ضوابط للمحادثة الإلكترونية بين الجنسين عند الحاجة والتي تتمثل في[3]:

– عدم استخدام الصورة بأية حال، لأن النظر يعتبر مدخلا من مداخل الشيطان.

– الاكتفاء بالمحادثات الكتابية دون الشفهية، وعند الاضطرار للمحادثة الشفهية يجب الالتزام بقوله تعالى:﴿ **فَلَا تَخْضَعْنَ بِالْقَوْلِ فَيَطْمَعَ ٱلَّذِى فِى قَلْبِهِۦ مَرَضٌ وَقُلْنَ قَوْلاً مَّعْرُوفاً**﴾ [الأحزاب: 32].

– الجدية في تناول الموضوع، حتى لا يصل الأمر للمزاح والمداعبات وغيرها.

ثانيا: الإجراءات الوقائية لمكافحة الخيانة الزوجية الإلكترونية اجتماعيا: وذلك بتفعيل دور مؤسسات التنشئة الاجتماعية والمتمثلة في؛ الأسرة فهي المؤسسة الأساسية الأولى في البناء السليم لشخصية الطفل، وهذا ما أكده قوله ﷺ:« **مَا مِنْ مَوْلُودٍ إِلَّا يُولَدُ عَلَى الْفِطْرَةِ فَأَبَوَاهُ يُهَوِّدَانِهِ وَيُنَصِّرَانِهِ وَيُمَجِّسَانِهِ**»[4]، فالمولود يكون صفحة بيضاء خالية من أي سلوكيات، وأنماط السلوكيات والتفاعلات التي تدور داخل الأسرة هي التي تؤثر سلبًا أو

1- **أخرجه:** البخاري، **صحيح البخاري، كتاب:** البيوع، **باب:** الحلال بين والحرام بين وبينهما مشتبهات، **رقم:** 2051، ج1، ص999، 1000.

2- ميثم الفريجي، **مواقع التواصل الاجتماعي نظرة فقهية، أخلاقية، تربوية**، ط1، دار المحجة البيضاء للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، 2014م، ص23.

3- أحمد شوقي ابراهيم، **قضايا الشباب (سلسلة التربية الإسلامية)**، دط، دار نهضة مصر، مصر، 2012م، ص85.

4- **أخرجه:** مسلم، **صحيح مسلم، كتاب:** القدر، **باب:** معنى كل مولود يولد على الفطرة وغيره، **رقم:** 2658، ج4، ص2047.

إيجابًا في شخصية الطفل في المستقبل[1]، ومن القيم التي ينبغي على الأسرة تلقينها للطفل: التعاون، التضحية، الوفاء، الصدق[2]، والحوار باعتباره أهم النواقص في الحياة الزوجية.

إضافة للدور التربوي للمسجد في بناء الفرد دينيًا وخلقيًا وروحيًا، وله أساليبه الخاصة في عملية التنشئة الاجتماعية، ومنها تربية الطفل على الصلاة التي تنهى عن الفحشاء والمنكر، الموعظة والنصح، الترهيب والترغيب[3].

كما أن للمدرسة دور في تربية الطفل لأنها أكثر وسط يقضي فيه الطفل جُلَّ أوقاته، ففيها يتلقى أسمى القيم خاصة إذا كان مدرسه ذو أخلاق سامية فيتأثر به بطريقة آلية[4]، ومن القيم التي يجب على المدرسة أن تنشئ الطفل عليها: الصبر، العدالة، العفة، الأمانة، الصدق وغيرها[5].

وإذا تضافرت مؤسسات التنشئة الاجتماعية في أداء دورها المنوط بها فإنّها ستؤدي إلى النهوض بأخلاق الإنسان ومن ثم القضاء على الظواهر اللاأخلاقية، في مقدمتها الخيانة الزوجية الإلكترونية.

1- عماد بن تروش، **دور مؤسسات التنشئة الاجتماعية في تحصين الحدث من الانحراف**، مجلة السراج في التربية وقضايا المجتمع، جامعة الشاذلي بن جديد، الطارف، الجزائر، ع2، 2017م، ص49.

2- طارق عبد الرؤوف عامر، **المؤسسات التربوية ودورها في التنشئة الاجتماعية**، جامعة الأمة العربية، 2019م، مقال منشور على الأنترنت، على الموقع: https://arabnationleague.com/a_web/one_sub.php?id=1010، تاريخ الاطلاع: 29 أفريل 2024م، الوقت: 10:23.

3- عماد بن تروش، المرجع السابق، ص54.

4- المرجع نفسه، ص51.

5- المرجع نفسه، ص52.

الفرع الثاني: الإجراءات الوقائية لمكافحة الخيانة الزوجية الإلكترونية في القانون الجزائري

يكون ذلك من خلال تفعيل دور منظمات المجتمع المدني[1]، والتي يكون من بين أهدافها محاولة التخفيف من المشكلات الاجتماعية بما فيها الأسرية خاصة المشكلات التي تهدد أمن الأسرة وتزعزع استقرارها[2].

ومن هاته المشكلات الخيانة الزوجية الإلكترونية والتي يتدخل المجتمع المدني للحد منها، إما بطريقة مباشرة وذلك عن طريق: إقامة اللقاءات بين الزوجين وهذا نتيجة التباعد الذي فرضه التطور التكنولوجي، أو تكون هذه اللقاءات بين مؤسسات المجتمع المدني فيما بينها لتبادل الخبرات فالمؤسسة التي لها خبرة في إصلاح ذات البين بين الأزواج يمكنها تقديم نصائح للمؤسسات التي تكون في بداياتها في هذا المجال، كما يمكنها الاستعانة بشخص مختص تعينه المنظمة هدفه بناء قاعدة ثابتة بين الزوجين، بحيث يلجأ له الزوجين في الحالات الطارئة التي يعجزان عن حلها بأنفسهم[3].

إضافة لوجود بعض الهياكل للتصدي للجرائم الإلكترونية كالهيئة الوطنية للوقاية من الجرائم المتصلة بتكنولوجيا الإعلام والاتصال والتي أنشئت بموجب القانون رقم 04-

---

1- **المقصود به:**" مجموعة من المنظمات أو الجمعيات التي يكونها أشخاص تعمل على تحقيق أهداف سطرتها حسب مجال اختصاصها ونشاطها التطوعي، وهي تعمل مستقلة عن الدولة، لكن ضمن أطرها القانونية المعمول بها".سعاد بن قفة وحورية علي الشريف، **دور المجتمع المدني في الحد من ظاهرة العنف ضد المرأة**، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، الجزائر، ع31، 2017م، ص54.

2- حياة عبيد، **دور المجتمع المدني في تحقيق الأمن الأسري، جمعية جنان الخيرية لرعاية الأسرة والأيتام نموذجا**، مجلة الدراسات الفقهية والقضائية، جامعة الوادي، كلية العلوم الإسلامية، الجزائر، مج8، ع2، 2022م، ص45.

3- يونس ديبوش، **دور المجتمع المدني في التخفيف من النزاعات الزوجية**، مجلة المجتمع والرياضة، جامعة يوسف بن خدة الجزائر1، كلية العلوم الإسلامية، الجزائر، مج5، ع2، 2022م، ص164، 165.

09المؤرخ في 05 أوت 2009[1]، ومن مهامها تفعيل التعاون القضائي والأمني الدولي وإدارة تنسيق العمليات الوقائية، والمعهد الوطني للأدلة الجنائية وعلم الجرائم، يضمن إنجاز الخبرة، التكوين والتعليم وتقديم المساعدات التقنية وتقديم كل دليل رقمي يساعد العدالة، كما أن للمديرية العامة للأمن الوطني دور وقائي من خلال برمجتها لدروس توعوية وملتقيات وندوات وطنية التي من شأنها توعية المواطن[2].

ومما تقدم نستنتج أنه إذا تضافرت الجهود الوقائية الفقهية والاجتماعية والقانونية سيتم التقليل من حدة الخيانة الزوجية الإلكترونية.

المطلب الثاني: الإجراءات الردعية لمكافحة الخيانة الزوجية الإلكترونية

إضافة للإجراءات الوقائية من هذا الفعل، هناك إجراءات ردعية تحد من تفشيه، والتي ارتأينا دراستها من منظور الفقه الإسلامي في الفرع الأول، ومن المنظور القانوني في الفرع الثاني.

الفرع الأول: الإجراءات الردعية لمكافحة الخيانة الزوجية الإلكترونية في الفقه الإسلامي

تندرج الخيانة الزوجية الإلكترونية ضمن جرائم التعزير، ومن خلال هذا الفرع تم بيان المراد بعقوبة التعزير وأنواعها، ثم العقوبة التعزيرية المناسبة لجريمة الخيانة الزوجية الإلكترونية كما يلي:

1- القانون رقم 09-04 المؤرخ في 14شعبان1430هـ الموافق 5غشت 2009م يتضمن القواعد الخاصة للوقاية من الجرائم المتصلة بتكنولوجيا الإعلام والاتصال ومكافحتها، ج ر ج، س46، ع47، المؤرخة في25 شعبان1430هـ الموافق16 غشت 2009م.

2- أحلام بوزارة، **الجريمة الإلكترونية وممارستها في العالم الافتراضي**، مجلة أبعاد، جامعة جيلالي ليابس، سيدي بلعباس، الجزائر، مج9، ع1، 2022م، ص654، 655.

أولا: تعريف العقوبة التعزيرية وأنواعها: ذهب المالكية إلى أنه يكون في المعصية التي لا توجب الحد[1]، وقال الحنفية:" تأديب دون الحد، وأصله من العزر بمعنى الردع"[2]، وقال الشافعية:" تأديب على ذنب لا حد فيه ولا كفارة[3]، وقال الحنابلة أنه:" واجب في كل معصية لا حد فيها ولا كفارة"[4]

فالتعريفات كلها تنصب على معنى واحد وهو أنّ كل جريمة لم يرد فيه حد أو كفارة فإنها تندرج ضمن التعازير وهو ما ينطبق على الخيانة الزوجية الإلكترونية.

والعقوبات التعزيرية غير مقدرة ويترك أمرها للقاضي حسب ما يراه مناسبا للجريمة المقترفة وحسب مجرياتها والمصلحة العامة، ووفقا لنصوص الشريعة ومبادئها العامة، وهي تتدرج من الأخف إلى الأشد[5]، ومن العقوبات التعزيرية ما يلي:

عقوبة الوعظ والتوبيخ وتطبقان إذا كانتا كافيتان في إصلاح الجاني وردعه[6]، والعقوبة المالية أخذ بها مالك، وأحمد، وأحد قولي الشافعي، ورجحه ابن القيم، وتكون بإضعاف الغرم على الجاني، أو إتلاف ماله، أو إمساك ماله ومصادرته أو وضعه تحت الحراسة لزجره[7]، وكذا عقوبة التغريب؛ ويُلجأ إليها في حال أدت أفعال الجاني إلى رغبة الغير في اقترافها أو استضراره بها، واختلف الفقهاء في مدتها[8]، وعقوبة القتل تعزيرا في جرائم معينة وخطيرة، وأخذ به المالكية حيث يرون أن تعزير الجاسوس المسلم القتل، ووافقهم في ذلك بعض

1-الرصاع، **الهداية الكافية الشافية لبيان حقائق الإمام ابن عرفة(شرح حدود ابن عرفة)**، تحقيق: محمد أبو الأجفان وآخرون، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، 1993م، ج1، ص659.

2- ابن نجيم، **البحر الرائق شرح كنز الدقائق**، د ط، دار الكتب العربية الكبرى، دم ، د ت ، ج5، ص40.

3-الشربيني، المرجع السابق، ج5، ص522.

4-المرداوي، المرجع السابق، ج10، ص239.

5- عبد القادر عودة، المرجع السابق، ج1، ص80، وكذلك ص 127، 128.

6- المرجع نفسه، ج1، ص 702، 703.

7- أحمد فتحي بهنسي، **التعزير في الاسلام**، ط1، مؤسسة الخليج العربي، القاهرة، مصر، 1988م، ص37-39.

8- للاستزادة يراجع: عبد القادر عودة، المرجع السابق، ج1، ص699.

الحنابلة، وقال الحنفية بجوازه لمصلحة؛ كقتل المكثر من اللواط[1]، وعقوبة الحبس مدة محددة ويكون في الجرائم غير الخطيرة، وتحدد أقل مدته وأكثرها حسب الجاني وطبيعة الجريمة وظروفها[2]، والحبس مدة غير محددة ويكون في الجرائم الخطيرة أو في حال التكرار وتنتهي مدته بموت المحكوم عليه أو بتوبته[3].

وعقوبة الجلد وحده الأدنى يرجع لما يراه القاضي مناسبا حسب الجريمة ومرتكبها باتفاق الفقهاء[4]، أما الحد الأعلى فالمشهور عند المالكية ترك الأمر للقاضي حسبما يراه كافيا لردع الجاني، وقال الحنفية بعدم زيادة التعزير عن الحد –مائة جلدة–مستدلين بقوله ﷺ:« **مَنْ بَلَغَ حَدًا فِي غَيرِ حَدٍّ؛ فَهُوَ مِنَ المُعْتَدِين**»[5]، واختلفوا في تحديده فيرى أبو حنيفة ومحمد بن الحسن ألا يزيد عن تسعة وثلاثين سوطا، ورأى أبو يوسف أن أكثره خمسة وسبعون سوطا، والراجح عند الشافعية أن لا يبلغ أربعين جلدة بالنسبة للحر فلا يزيد عن تسع وثلاثين، واختلف الحنابلة على ثلاثة آراء؛ فذهب أحمد وهو الراجح أن التعزير يكون بعشرة جلدات، والقول الثاني أنه أربعين أو ثمانين جلدة، والقول الثالث واستحسنه ابن تيمية وابن القيم وهو أن يكون التعزير على معصية قدر الحد في جنسها؛ فلا يعزر من قام بمقدمات الزنا من نظر ولمس بحد الزنا[6].

ثانيا: العقوبة التعزيرية للخيانة الزوجية الإلكترونية: الخيانة الزوجية الإلكترونية تندرج ضمن التعزير على المعاصي التي لا حد فيها ولا كفارة، فهي من مقدمات الزنا التي

1–بكر بن عبد الله بوزيد، المرجع السابق، ص485.

2– ناصر بن ناصر الخليفي، **الظروف المشددة والمخففة في عقوبة التعزير في الفقه الإسلامي**، ط1، المدني، القاهرة، مصر، 1992م، ص133.

3– عبد القادر عودة، المرجع السابق، ج1، ص697.

4– ناصر بن ناصر الخليفي، المرجع السابق، ص112.

5–**أخرجه:** البيهقي، **السنن الكبرى، كتاب:** الأشربة والحد فيها، **باب:** ما جاء في التعزير وانه لا يبلغ به اربعين، **رقم:** 4568، ج8، ص327.

6– ناصر بن ناصر الخليفي، المرجع السابق، ص113– 124.

شرع في جنسها الحد وعدم توفر شروط الحد فيها يوجب التعزير[1]، وبما أن العقوبات التعزيرية ليست محددة لكل جريمة فللقاضي توقيع ما يراه مناسبا حسب كل الجريمة ووفقا لما تقتضيه أحكام الشريعة.

بالنسبة للخيانة الزوجية الإلكترونية؛ فالمالكية ذهبوا إلى أنه من تغامز مع أجنبية أو تضاحك معها بإرادتها ضُربا عشرين سوطا، وإن لمسها وهي راضية ضربا أربعين[2]، فإن تجاوز الأمر إلى محادثات وصور جنسية إلكترونية وغيرها مع إحصان مرتكب الفعل، فإنّ العقوبة تكون أشد حتما.

وذهب أبو يوسف إلى أخذ كل نوع من بابه، فأخذ التعزير في مقدمات الزنا من حد الزنا[3]؛ فإذا ارتكب الرجل مع المرأة محرما ما دون الجماع يكون التعزير بتسعة وثلاثين سوطا[4]، وهذا الحكم جامع لكل ما دون الجماع، فيوقع الحاكم العقوبة حسب تدرجها من إرسال رسائل إلكترونية حتى المكالمة السمعية البصرية حسب تقديره، على أن لا تصل لتسعة وثلاثين سوطا.

وذهب الشافعية إلى توقيع عقوبة العشرين سوطا إذا وجدو رجلا وامرأة في طريق يتكلمان، وعلى عقوبة العشر أسواط إذا وجدوه يشير إليها وتشير إليه دون كلام[5]، ويرى جانب من الفقه الحنبلي أنه يصح أن يزيد الجلد عن الحد في جناية من غير جنس الجناية

1- عبد القادر عودة، المرجع السابق، ج1، ص132.

2- ابن فرحون، **تبصرة الحكام في أصول الأقضية ومناهج الأحكام**، د ط، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 1971م، ج1، ص227.

3- الكاساني، المرجع السابق، ج9، ص272.

4- السرخسي، **المبسوط**، د ط، دار المعرفة، بيروت، لبنان، د ت، ج24، ص36.

5- الماوردي، **الأحكام السلطانية والولايات الدينية**، تحقيق: أحمد مبارك البغداوي، ط1، دار ابن قتيبة، الكويت، 1989م، ص311.

المشروع فيها الحد؛ أي يصح أن يزيد الجلد عن مائة للمتزوج كون حده الرجم في الوطء الفعلي[1].

فعقوبة الخيانة الزوجية الإلكترونية بمختلف مظاهرها تكون بين العشرين والأربعين سوطا للبكر، وتزيد عن أربعين سوطا وقد تفوق المائة جلدة للمحصن، ويرجع تقديرها للقاضي حسب درجة الفعل.

الفرع الثاني: الإجراءات الردعية لمكافحة الخيانة الزوجية الإلكترونية في القانون الجزائري

تبنى المشرع الجزائري مجموعة من العقوبات للحد من تفشي الجرائم، منها عقوبات سالبة للحياة وسالبة للحرية وأخرى مالية، وتم بيان أنواع هذه العقوبات أولا، ثم التطرق لإمكانية تجريم والمعاقبة على الخيانة الزوجية الإلكترونية في القانون الجزائري ثانيا.

أولا: العقوبات المقررة في القانون الجزائري: تتعدد تصنيفات العقوبة، فهناك من يصنفها حسب جسامة الجريمة إلى جناية، جنحة، ومخالفة، وهناك من يصنفها كجزاء للجرائم إلى عقوبات أصلية وأخرى تكميلية، وهو ما تم الأخذ به لعرض العقوبات المنصوص عليها في قانون العقوبات الجزائري الموقعة على الأشخاص:

1- **العقوبات الأصلية:** حسب المادة 5 ق ع ج، فإنّ العقوبات الأصلية تنقسم إلى عقوبات أصلية في مواد الجنايات، الجنح، والمخالفات؛ فأما العقوبات الأصلية في مواد الجنايات: فأشدها الإعدام وهي عقوبة مقررة للجنايات ضد أمن الدولة، جنايات ضد الأفراد، وجنايات ضد الأموال، وكل نوع من هذه الجنايات يتضمن حالات معينة عددها القانون، وهذه العقوبة موقوفة التنفيذ، أما العقوبة الثانية فهي السجن المؤبد وتوقع على العديد من

1- عبد القادر عودة، المرجع السابق، ج1، ص691.

الجنايات منها: القتل العمد، وغيرها من الجرائم الخطيرة، وتليها عقوبة السجن المؤقت[1]؛ وهي عقوبة تتراوح بين خمس(05) سنوات وثلاثين (30)[2].

والعقوبات الأصلية في مواد الجنح فتتمثل في الحبس لمدة تتجاوز شهرين (02) إلى خمس (05) سنوات، وتفوق هذه المدة في جرائم استثنائية كجريمة تدنيس وتخريب المصحف الشريف، وعقوبة الغرامة المالية، إضافة إلى عقوبة العمل للنفع العام التي نص عليها القانون 09-01 المادة 05 مكرر 1، وهي عقوبة أصلية بديلة عن عقوبة الحبس المنطوق بها[3].

وتتمثل العقوبات الأصلية في مواد المخالفات في الحبس من يوم واحد(01) إلى شهرين على الأكثر، وعقوبة الغرامة وهي عقوبات يجوز الحكم بها مجتمعة، كما قد يتم اختيار إحداها[4].

2- العقوبات التكميلية: نصت عليها المادة 4/ ف3 ق ع ج، وهي عقوبات لا يجوز الحكم بها منفصلة عن العقوبات الأصلية إلا في حالات ينص عليها القانون، وقد تكون إجبارية أو اختيارية؛ فالنوع الأول يجب الحكم بها مقترنة بالعقوبة الأصلية، وتتمثل في: الحجز القانوني المادة 09 مكرر، عقوبة الحرمان من ممارسة الحقوق الوطنية والمدنية والعائلية المادة 09 مكرر 1، وعقوبة المصادرة المادة 15 مكرر 1 من ق ع ج[5]، أما النوع الثاني فهي سلطة تقديرية للقاضي الجزائي في تقدير مدى الحاجة للحكم بها، مع ضرورة

1- أحسن بوسقيعة، **الوجيز في القانون الجزائي العام**، ط18، دار هومة، الجزائر، 2019م، ص295، 300.

2- القانون رقم 21-14 المؤرخ في 23 جمادى الأولى 1443هـ الموافق 28 ديسمبر 2021م يعدل ويتمم الأمر رقم 66-156 المؤرخ في 18 صفر 1386هـ الموافق 8 يونيو1966م، ج ر ج، س58، ع99، المؤرخة في 24 جمادى الأولى 1443هـ الموافق 29 ديسمبر 2021م.

3- أحسن بوسقيعة، المرجع السابق، ص302-316.

4- المرجع نفسه، ص317-319.

5- عبد الله أوهايبية، **شرح قانون العقوبات**، ط2، بيت الأفكار، الجزائر، 2022م، ص389.

اقترانها مع العقوبة الأصلية، وتتمثل بعض هذه العقوبات في: تحديد الإقامة، المنع من الإقامة، الحرمان من مباشرة بعض الحقوق، المصادرة الجزئية للأموال، نشر الحكم[1].

ثانيا: تجريم الخيانة الزوجية الإلكترونية والعقاب عليها في القانون الجزائري: القانون الجزائري لم يجرم هذه الخيانة بهذا المسمى في قانون العقوبات، ولم يتطرق لها في أي قانون آخر، رغم خطورتها على الرابطة الزوجية وعلى الأسرة والمجتمع وتزايدها بشكل ملفت في المجتمع، ولا يمكن اعتبار الخيانة الزوجية الإلكترونية جريمة الزنا المنصوص عليها في المادة 339 ق ع ج، وذلك لعدم توفر الركن المادي المتمثل في الوطء المحرم، كما لا يمكن إدراجها ضمن جريمة الفعل الفاضح غير العلني وذلك كونه لا يختص بالأزواج فقط، كما أنه يُشترط حسب المادة 334 ق ع ج أن يكون الطرف الآخر قاصرا، إضافة إلى أنه يشمل الذكر والأنثى على حد سواء.

وبذلك فإنّه باعتبار أن الخيانة الزوجية الإلكترونية قد تؤدي إلى جريمة الزنا الفعلي، فإنّه يمكن تجريمها في نص لاحق لنص تجريم الزنا كونها من مقدماتها بإضافة نص مادة جديدة والتي تمثل المادة 339 مكرر، ويدرجها بذلك ضمن جرائم انتهاك الآداب، وإعطائها وصف "جريمة الخيانة الزوجية الإلكترونية"، وتحديد ركنيها المادي والمعنوي كما يلي:

- الركن المادي: ويتمثل في قيام أحد الزوجين بخيانة الطرف الآخر مع شخص أجنبي عن العلاقة الزوجية خفية بواسطة جهاز إلكتروني؛ مستخدما الكتابة الإلكترونية أو الاتصال الصوتي أو إرسال الصور الفوتوغرافية أو المحادثات السمعية البصرية الخادشة للحياء، مما يشترط أن يكون هذا الفعل غير علني، وأن يتم باستخدام جهاز إلكتروني، فيخرج عن دائرة هذا الفعل الزنا المجرم بنص المادة 339 ق ع ج.

1- عبد الله أوهايبية، المرجع السابق، ص392.

– الركن المعنوي: وهو اتجاه قصد مرتكب الفعل سواء كان فاعلا أصليا أو شريكا– شرط علمه بزواج الطرف الآخر– إلى خيانة زوجه وهو عالم بتجريم الفعل وعواقبه بكامل إرادته دون إكراه؛ فإذا انتفى القصد الجنائي تنتفي صفة الإجرام عن هذا الفعل.

ويمكن إثباتها عن طريق الدليل الرقمي؛ ويجب أن يكون مشروعا، وأن يقتنع القاضي به، ويوضع أصل الدليل في أوراق الدعوى المعروضة على القضاء مع ضرورة مناقشته[1]، كما هو الحال في إثبات الجرائم الإلكترونية المنصوص عليها في المواد 349 مكرر– 394 مكرر7 ق ع ج، وهي الجرائم التي تتم باستخدام وسيط إلكتروني، فالخيانة الزوجية الإلكترونية لا تكاد تقل قيمة عن الجرائم الإلكترونية التي جرمها المشرع، إضافة لكونها تشترك معها في الوسيلة المستخدمة لارتكابها.

كما يمكن للمشرع توسيع نص المادة 341 ق ع ج لتشمل أدلة أخرى لإثبات هذا الفعل إضافة إلى الإقرار، كما يمكن قبول المكالمات الهاتفية والفيديوهات والصور التي يحصل عليها أحد الزوجين شريطة التأكد والتحقق من صحتها.

ويمكن أن يتم البحث والتحري عن هذه الجريمة بإجراءات التحري المألوفة عن طريق المعاينة، التفتيش، ضبط الأدلة، والخبرة في الجرائم الإلكترونية[2]، ومنه يمكن للمشرع الجزائري تجريم الخيانة الزوجية الإلكترونية وتقرير عقوبة الحبس والغرامة المالية لكل من يرتكبها، والتعويض للزوج المتضرر تطبيقا لقاعدة العمل المستحق للتعويض، وفي حال لجأ الزوج الذي تمت خيانته إلى رفع دعوى الطلاق فلا يعتبر طلاقا تعسفيا، كما يمكن اعتباره من الضرر الموجب للتطليق.

1– مبارك بن طيبي، رحموني محمد، **شروط قبول الدليل الرقمي كدليل إثبات في الجريمة الإلكترونية**، مجلة القانون والعلوم السياسية، مج5، ع2، 2019م، ص27، 28.

2– جمال براهيمي، **التحقيق الجنائي في الجرائم الإلكترونية**، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم، تخصص قانون، جامعة مولود معمري، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم الحقوق، 2018م، ص12.

خاتمة

الخيانة الزوجية الإلكترونية فعل لا أخلاقي له أسبابه ومظاهره وآثاره الخطيرة على الأسرة والمجتمع، وهو في تزايد مستمر ينذر بالخطر، وقد حاولنا من خلال هذه الدراسة تفكيكه لفهمه واقتراح حلول له، وتوصلنا إلى جملة من النتائج والاقتراحات تتمثل في:

أولا: النتائج

– تنوعت تعريفات الخيانة الزوجية الإلكترونية في الجانب الاجتماعي مع اختلاف في المصطلحات المستعملة فقط، ومن الناحية القانونية عرفها بعض دارسي القانون.

– تتشابه الخيانة الزوجية الإلكترونية مع الزنا في الفقه الإسلامي في كونهما فعل لا أخلاقي ومحرم سواء ارتكبه شخص متزوج أم لا، ويختلفان في كونها ترتكب باستخدام وسيط إلكتروني من قبل شخص متزوج في حين الزنا يكون بالوطء الفعلي، وبذلك يختلفان في العقوبة والأركان، وتتفق مع الزنا في القانون الجزائري في أنه يشترط في كلا الفعلين أن يكون مرتكبهما متزوجا، ويختلفان في الأركان وفي كون الزنا مجرم ومعاقب عليه عكس الخيانة الزوجية الإلكترونية.

– تتشابه مع الزنا الإلكتروني في الوسيلة المستخدمة وفي كونهما جنس يتم في العالم الافتراضي، إلا أنها يختلفان في طبيعة الفاعل كون الخيانة الزوجية الإلكترونية تستلزم زواج مرتكبها.

– لم يجرم المشرع الجزائري الخيانة الزوجية الإلكترونية، أما من الجانب الفقهي فإنها تشتمل على الخلوة المحرمة والمعاقب عليها، وتأخذ حكم اللمم في حال القيام بها مرة واحدة أو مرات قليلة ولا يصر عليها فاعلها، وتصبح من الكبائر في حال الإصرار عليها، وهي من مقدمات الزنا.

– تأخذ الخيانة الزوجية الإلكترونية مظاهر متعددة، كالرسائل الإلكترونية، وتبادل الصور الفوتوغرافية، ومنها الاتصال الصوتي والاتصال السمعي البصري والذي يعد أخطرها.

– الخيانة الزوجية الإلكترونية تؤثر على الرابطة الزوجية وتهز الثقة بين الزوجين ما يؤثر على الأسرة لينتقل إلى المجتمع باعتبار أن الأسرة هي الركيزة الأساسية في بناء المجتمع، فهي تؤدي لانتشار الفوضى وتخل بالنظام العام، كما تؤثر على الأسرة بشكل خاص، وقد يصل الأمر في حال تطورها لممارسة فعلية انتشار الأمراض واختلاط الأنساب.

– اتبع الفقه الإسلامي فلسفة مكونة من سياسة الوقاية من خلال بناء الإنسان عقديا وأخلاقيا منذ الصغر، وسياسة الردع من خلال تقرير عقوبة التعزير جلدا عليه مع اختلاف آراء الفقهاء حول مقدارها، أما اجتماعيا فهناك مؤسسات التنشئة الاجتماعية كالأسرة والمسجد والمدرسة التي لها دور تربوي في إصلاح الفرد، وإبعاده عن الأفعال اللاأخلاقية.

– هناك بعض الإجراءات الوقائية القانونية التي يمكن أن تحد من الخيانة الزوجية الإلكترونية وتتمثل في منظمات المجتمع المدني، والتي لها دور في حماية استقرار الأسرة، أما من الناحية العقابية فالملاحظ أن المشرع الجزائري لم يجرمها رغم أنه فعل آخذ في الانتشار وتداعياته بدأت تزيد على الأسرة، مما يستدعي التجريم والعقاب والنص على وسائل إثبات للتحقق من صحة الدليل.

ثانيا: الاقتراحات

- التشجيع على إنجاز المزيد من الدراسات القانونية لإثراء الموضوع من جوانب مختلفة واقتراح المزيد من الحلول ووجهات النظر.

- تفعيل دور مؤسسات التنشئة الاجتماعية في توعية فئة المتزوجين من الجانب الديني والأخلاقي للوقاية من هذا الفعل، ومن الاستخدام السلبي للتكنولوجيا.

- يمكن للمشرع الجزائري تجريم فعل الخيانة الزوجية الإلكترونية إما بنص قانوني مستقل باعتبارها من الجرائم الإلكترونية أو بإضافة نص مادة تكون 339مكرر ق ع ج لتجريمها باعتبارها من الأفعال الماسة بالأخلاق والآداب.

إضافة أدلة إثبات تتناسب مع طبيعة الخيانة الزوجية الإلكترونية في المادة 341ق ع ج.

الملحقات

الملحق رقم(01):

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة المسيلة

كلية الحقوق والعلوم السياسية — ميدان الحقوق والعلوم السياسية
قسم الحقوق — **تخصص: قانون الأسرة**

دليل الاستبانة

نتقدم إليكم بهذه الاستبانة قصد حصولنا على إجابات حول موضوع "الخيانة الزوجية الإلكترونية" في إطار إنجاز مذكرة التخرج لنيل شهادة الماستر ، ونجاح هذا العمل يتوقف على مدى تعاونكم ، ونتعهد لكم بسرية المعلومات وعدم استعمالها إلا فيم تسمح به أخلاقيات البحث العلمي.

المحور الأول: البيانات الشخصية

- الجنس: ذكر[ ] أنثى[ ].
- السن: بين 19/25سنة[ ] بين 25/35سنة[ ] فوق35سنة[ ].
- المستوى التعليمي: المتوسط أو دونه[ ] الثانوي[ ] الجامعي[ ].
- المهنة: .....
- مدة الزواج: أقل من 5سنوات [ ] بين 5/10سنوات[ ] فوق 10سنوات[ ]
- هل يوجد أطفال؟ : نعم[ ] لا [ ].
- في حال وجود أطفال ، كم عددهم؟.....
- طريقة الارتباط بالزوج/ة: زواج شرعي-تقليدي-[ ] تعارف قبل الزواج[ ]
- المسكن الزوجي: مستقل[ ] مع أهل الزوج [ ].

<u>المحور الثاني:</u> الأسئلة الموجهة لأفراد عينات مجتمع البحث عن هذه الظاهرة

-هل يتدخل الأهل في علاقتكما؟: نعم[ ]لا[ ] أحيانا [ ]

-هل لديك نزعة السيطرة؟: نعم[ ]لا[ ]أحيانا [ ]

-كيف اكتشفت الخيانة الزوجية الإلكترونية: التجسس[ ]عن طريق طرف آخر[ ]بالصدفة[ ].

-الوسيلة المستخدمة في الخيانة الإلكترونية: جهاز متصل بالشابكة[ ]جهاز غير متصل بالشابكة[ ].

-إذا كان الجهاز متصل بالشابكة ، حدد الموقع الذي تمت عبره : فيس بوك[ ]واتس آب[ ]انستغرام[ ]تلغرام[ ]غير ذلك[ ].

-على أي مظهر اكتشفت الخيانة الزوجية الإلكترونية: رسائل إلكترونية[ ]الاتصال الصوتي[ ] إرسال صور فوتوغرافية[ ]عبر الفيديو[ ].

-كيف كانت ردة فعلك اتجاه الخيانة الزوجية الإلكترونية: المواجهة والحوار[ ]التغافل[ ]طلب الطلاق[ ]تقديم شكوى[ ]غير ذلك [ ]،

- ولم اتخذت هذا القرار دون غيره؟ .....

-ماهي الأسباب في ظرك التي أدت بالطرف الآخر لخيانتك؟ .....

-هل تطورت الخيانة الزوجية الإلكترونية إلى الممارسة الفعلية في الواقع: نعم[ ] لا[ ] لا أدري [ ].

في حال كنت الطرف الذي قام بالخيانة الزوجية الإلكترونية أجب/ أجيبي على الأسئلة الآتية:

-ماهي الأسباب التي دفعت بك للإقدام على الخيانة الزوجية الإلكترونية؟ .....

-ماهي الوسيلة التي قمت باستخدامها؟ رسائل إلكترونية [ ]الاتصال الصوتي[ ] إرسال صور فوتوغرافية[ ] عبر الفيديو[ ].

-هل شعرت بالندم على هذا الفعل؟ .....

-ماهي اقتراحاتك للحد من هاته الظاهرة: (حلول/ علاج/ توصيات). .....

الملحق رقم(02):

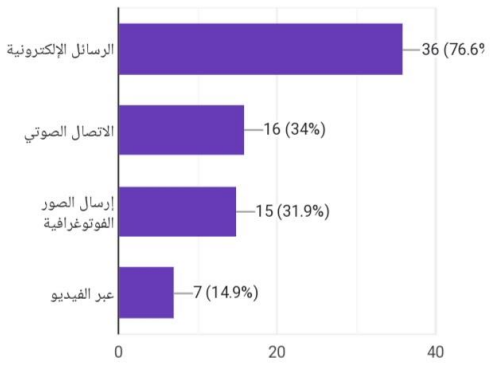

الشكل رقم: 01

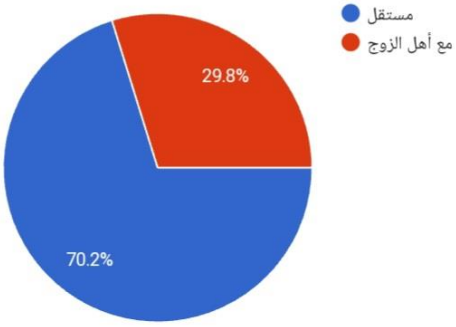

الشكل رقم: 02

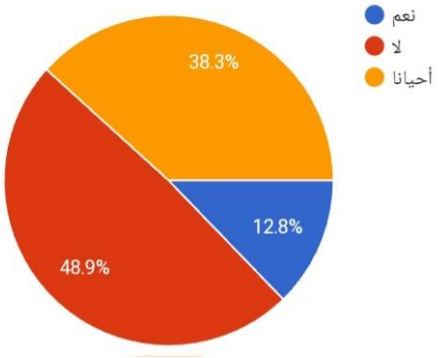

الشكل رقم: 03

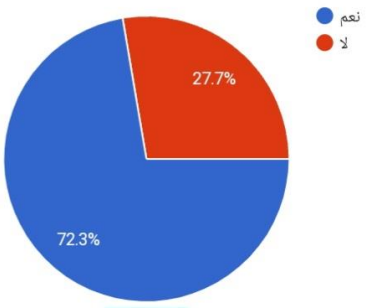

الشكل رقم: 04

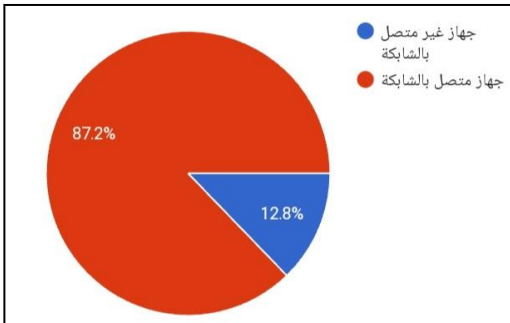

الشكل رقم: 05

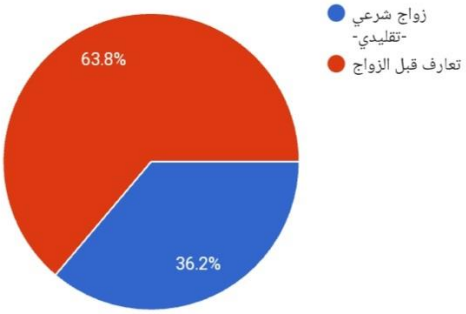

الشكل رقم: 06

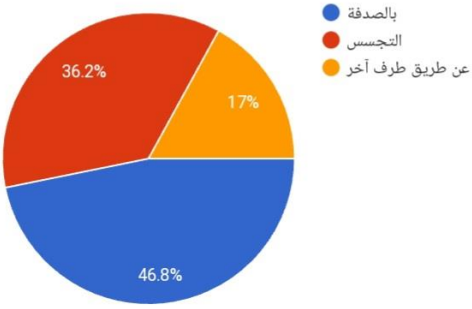

الشكل رقم: 07

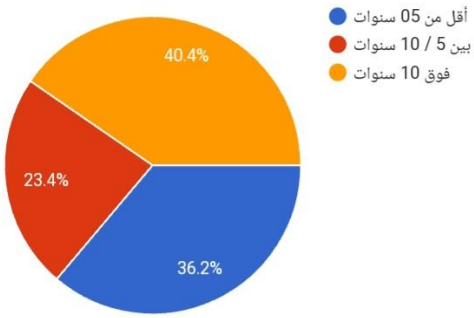

الشكل رقم: 08

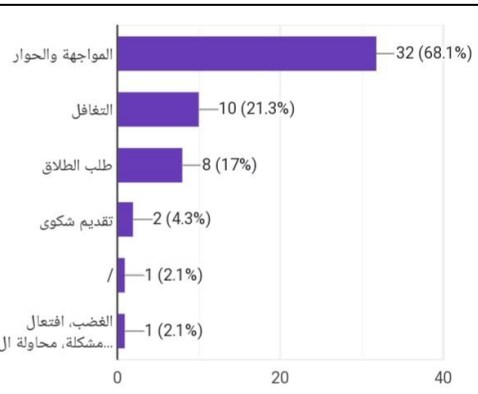

الشكل رقم: 09

الشكل رقم: 10

الفهارس

أولا: قائمة المصادر والمراجع

ثانيا: فهرس الموضوعات

أولا: قائمة المصادر والمراجع

القرآن الكريم برواية ورش.

أولًا: المراجع باللغة العربية

1- كتب التفسير

-ابن كثير(أبي الفداء)، مختصر تفسير بن كثير، تحقيق: محمد علي الصابوني، ط7، دار القرآن الكريم، بيروت، لبنان، 1981م.

-، تفسير القرآن العظيم، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 1998م، ج5 و6.

-ابن المنذر(أبي بكر)، كتاب تفسير القرآن، ط1، دار المآثر، المدينة المنورة، السعودية، 1422هـ، ج1.

-البغوي(أبي محمد الحسين)، تفسير البغوي معالم التنزيل، تحقيق: محمد عبد الله النمر وآخرون، د ط، دار طيبة للنشر والتوزيع، مج7، الرياض، السعودية، 1412هـ.

-القرطبي(أبي عبد الله محمد)، الجامع لأحكام القرآن والمبين لما تضمنه من السنة وآي الفرقان، ط1، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، 2006م، ج13و21.

-جلال الدين السيوطي، الدر المنثور في التفسير بالمأثور، تحقيق: عبد الله بن عبد المحسن التركي، ط1، مركز هجر للبحوث والدراسات العربية والإسلامية، القاهرة، مصر، 2003م، ج4 و14.

-عبد الرحمن بن ناصر السعدي، تيسير الكريم الرحمن في تفسير كلام المنان، ط1، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، 2002م.

2- كتب الحديث

-البخاري، صحيح البخاري، د ط، جمعية البشرى الخيرية للخدمات الإنسانية والتعليمية، كراتشي، باكستان، 2016م.

–ابن بطال(أبي الحسن)، شرح صحيح البخاري، د ط، مكتبة الرشد، الرياض، السعودية، د ت، ج7.

–البيهقي(أبي بكر)، السنن الكبرى، دط، دار المعرفة، بيروت، لبنان، 1992م،ج8.

–النووي(أبي زكريا)، صحيح مسلم بشرح النووي، ط2، مؤسسة قرطبة، 1994م، ج16.

–مسلم(أبو الحسين) صحيح مسلم، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان،1991م.

3– كتب الفقه الإسلامي على المذاهب

أ– كتب المالكية:

–ابن فرحون(أبي الوفاء إبراهيم)، تبصرة الحكام في أصول الأقضية ومناهج الأحكام، دط، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 1971م، ج1.

–الحبيب بن الطاهر، الفقه المالكي وأدلته، ط1، مؤسسة المعارف، بيروت، لبنان، 2009م، ج7.

–الرصاع (أبي عبد الله)، الهداية الكافية الشافية لبيان حقائق الإمام ابن عرفة(شرح حدود ابن عرفة)، تحقيق: محمد أبو الأجفان وآخرون، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، 1993م، ج1.

ب– كتب الحنفية:

– ابن عابدين(محمد أمين) رد المحتار على الدر المختار شرح تنوير الأبصار، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجور وآخرون، ط خ، دار عالم الكتب، الرياض، السعودية، 2003م، ج1.

– ابن نجيم(زين الدين) من البحر الرائق شرح كنز الدقائق، د ط، دار الكتب العربية الكبرى، د ب، د ت، ج5.

– السرخسي(شمس الدين) المبسوط، د ط، دار المعرفة، بيروت، لبنان، د ت، ج24.

– الكاساني(علاء الدين)، بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع، تحقيق: الشيخ علي محمد معوض وآخرون، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 1997م، ج9.

ج– كتب الشافعية:

–الشربيني(شمس الدين)، مغني المحتاج إلى معرفة معاني ألفاظ المنهاج، ط1، دار المعرفة، بيروت، لبنان، 1997م، ج4.

–الماوردي(أبو محمد)، الأحكام السلطانية والولايات الدينية، تحقيق: أحمد مبارك البغداوي، ط1، دار ابن قتيبة، الكويت، 1989م.

–النبراوي(عبد الله)، حاشية النبراوي على شرح الإقناع في حل ألفاظ أبي شجاع، تحقيق: محمد العزازي، د ط، دار الكتب العلمية، بيروتّ، لبنان، 1971م، ج3.

د– كتب الحنابلة:

–ابن القيم الجوزية(أبو عبد الله)، الداء والدواء، ط1، دار عالم الفوائد، مكة، السعودية، 1429هـ، ج18.

–ابن قدامة(عبد الله)، الكافي في فقه الإمام أحمد بن حنبل، تحقيق: محمد فارس وآخرون، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 1994م، ج4.

–المرداوي(علاء الدين)، الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف على مذهب الإمام أحمد بن حنبل، تحقيق محمد حامد الفقي، ط1، د م، 1956م، ج8 و10.

4–كتب الفقه الحديثة

–ابن باز(عبد العزيز)، الإفهام في شرح عمدة الكلام، تحقيق: سعيد بن علي بن وهف القحطاني، دط، مؤسسة الشيخ عبد العزيز بن باز الخيرية، السعودية، 1435هـ.

–أبو حاتم سعيد القاضي، الجامع لكبائر الذنوب، ط1، دار العالمية، الإسكندرية، مصر،1437هـ.

–أحمد شوقي ابراهيم، قضايا الشباب(سلسلة التربية الإسلامية)، د ط، دار نهضة مصر، مصر، 2012م.

–أحمد فتحي بهنسي، التعزير في الاسلام، ط1، مؤسسة الخليج العربي، القاهرة، مصر، 1988م.

– السيد سابق، فقه السنة، ط11، دار الفتح للإعلام العربي، القاهرة، مصر، 1994م، ج2.

–السيد عسكر، آثار المعاصي والذنوب، ط2، دار البشير للثقافة والعلوم، طنطا، مصر، 1997م.

–بكر بن عبد الله بوزيد، الحدود والتعزيرات، ط2، دار العاصمة، الرياض، المملكة العربية السعودية، 1415هـ.

–خالد بن حامد الحازمي، أصول التربية الإسلامية، ط1، دار عالم الكتب، الرياض، السعودية، 2000م.

–عبد القادر عودة، التشريع الجنائي الإسلامي مقارنا بالقانون الوضعي، د ط، دار الكاتب العربي، بيروت، لبنان، د ت، ج1 و2.

–عبد الله بن عبد الحميد الأثري، الإيمان حقيقته، خوارمه، نواقضه عند أهل السنة والجماعة، ط1، دار الكتب المصرية، القاهرة، مصر،2011م.

–عمر سليمان الأشقر، نحو ثقافة إسلامية أصلية، ط4، دار النفائس، عمان، الأردن، 1994م.

–فاطمة عمر نصيف، أخلاقنا في الميزان، ط1، دار المحمدي، جدة، السعودية، 2001م.

–مصطفى العدوى، بحث في قوله تعالى ولا تقربوا الزنا إنه كان فاحشة وساء سبيلا، ط1، دار ماجد عسيرى، جدة، السعودية، 2000م.

– ميثم الفريجي، مواقع التواصل الاجتماعي، نظرة فقهية، أخلاقية، تربوية، ط1، دار المحجة البيضاء للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، 2014م.

– ناصر بن ناصر الخليفي، الظروف المشددة والمخففة في عقوبة التعزير في الفقه الإسلامي، ط1، المدني، القاهرة، مصر، 1992م.

5–القوانين:

– القانون رقم 82–04، المؤرخ في 19 ربيع الثاني 1402 الموافق 13 فبراير 1982، يعدل ويتمم الأمر رقم 66–156 المؤرخ في 18 صفر1386 الموافق ل 08 يونيو 1966 والمتضمن قانون العقوبات، ج ر ج، س49، ع7، المؤرخة في 18 صفر 1403، الموافق 4 ديسمبر1982.

– القانون رقم 09–04 المؤرخ في 14 شعبان 1430هـ الموافق 5غشت 2009م يتضمن القواعد الخاصة للوقاية من الجرائم المتصلة بتكنولوجيا الإعلام والاتصال ومكافحتها، ج ج س 46، ع47، المؤرخة في25 شعبان 1430هـ الموافق16 غشت 2009م.

– القانون رقم 21–14 المؤرخ في 23 جمادى الأولى 1443هـ الموافق 28 ديسمبر 2021م يعدل ويتمم الأمر رقم 66–156 المؤرخ في 18 صفر 1386هـ الموافق 8 يونيو1966م، ج ر ج، س58، ع99، المؤرخة في 24 جمادى الأولى 1443هـ الموافق 29 ديسمبر2021م.

– الأمر رقم 75–58 المؤرخ في 20 رمضان 1395هـ الموافق 26 سبتمبر 1975م، المتضمن القانون المدني، ج ر ج، س12، ع78، المؤرخة في 24 رمضان 1395هـ الموافق 30 سبتمبر 1975م.

– الأمر رقم 05-02 المؤرخ في 18محرم 1426هـ الموافق 27فبراير 2005م، يعدل ويتمم القانون 84- المؤرخ في 9رمضان 1404هـ الموافق 9يونيو 1984م والمتضمن قانون الأسرة، ج ر ج، س42، ع15، المؤرخة في 18محرم 1426هـ الموافق 27فبراير 2005م.

– القانون الاتحادي رقم(5)، الصادر في 4 رمضان1438هـ الموافق30 ماي2017م، يتضمن استخدام تقنية الاتصال عن بعد في الاجراءات الجزائية، (https://uaelegislation.gov.ae/ar/legislation/1002/download) تاريخ الاطلاع 09ماي2024، الوقت: 14:30.

– القانون الأمريكي الموحد للمعاملات الإلكترونية UETA، الصادر بتاريخ 1999م، Carnegie MellonUniversity euro.ecom.cmu.edu/program/law/08-732/Ttransactions/ueta.pdf، تاريخ الاطلاع: 4أفريل2024م، الوقت:17:29.

– قانون الأونسيترال النموذجي بشأن التجارة الإلكترونية مع دليل التشريع، الصادر بتاريخ 16ديسمبر1996، منشورات الأمم المتحدة، نيويورك، 2000م.

6- المعاجم اللغوية

– ابن منظور(محمد بن مكرم)، لسان العرب، د ط، دار صادر، مج2، بيروت، لبنان، د ت.

– الرافعي(أبو العباس أحمد)، المصباح المنير في غريب الشرح الكبير، تحقيق: عبد العظيم الشناوي، ط2، دار المعارف، د م ، د ت.

– أحمد رضا، معجم متن اللغة، د ط، دار مكتبة الحياة، مج2، بيروت، لبنان، 1958م.

– أحمد مختار عمر، معجم اللغة العربية المعاصرة، ط1، عالم الكتب، القاهرة، مصر، 2008م.

7- كتب القانون

– أحسن بوسقيعة، الوجيز في القانون الجزائي الخاص، ط20، دار هومة، الجزائر،2018م، ج1.

– ، الوجيز في القانون الجزائي العام، ط18، دار هومة، الجزائر، 2019م.

– عبد العزيز سعد، الجرائم الواقعة على نظام الأسرة، د ط، دار هومة، الجزائر، 2013م.

– عبد الله أوهايبية، شرح قانون العقوبات، ط2، بيت الأفكار، الجزائر، 2022م.

– نجيمي جمال، جرائم الآداب والفسوق والدعارة في التشريع الجزائري، ط2، دار هومة، الجزائر، 2016م.

8- كتب الإعلام

– جاك أومون، الصورة، ترجمة: ريتا خوي، ط1، مكتبة الفكر الجديد، بيروت، لبنان، 2013م.

– رحيمة الطيب عيساني، الوسائط التقنية وأثرها على الإعلام المرئي والمسموع، دط، جهاز إذاعة وتلفزيون الخليج، الرياض، السعودية، 1431هـ.

– عامر إبراهيم قنديلجي، إيمان فاضل السامرائي، تكنولوجيا المعلومات وتطبيقاتها، ط1، الوراق، 2009م.

– قدور عبد الله ثاني، سيميائية الصورة، د ط، دار الغرب، وهران، الجزائر، 2005م.

9- المذكرات الجامعية

– إسلام رائد معمر، أحكام الخلوة الإلكترونية في الفقه الإسلامي، مذكرة ماجستير الفقه والفقه المقارن، الجامعة الإسلامية، كلية الشريعة والقانون، غزة، فلسطين، أكتوبر، 2022م.

– أنس ماجد عواودة، الخيانة الزوجية من وجهة نظر تربوية فقهية، رسالة ماجستير، الدراسات الإسلامية المعاصرة، جامعة القدس، كلية الدراسات العليا، 2019م.

– جمال براهيمي، التحقيق الجنائي في الجرائم الإلكترونية، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم، تخصص قانون، جامعة مولود معمري، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم الحقوق، 2018م.

– سنان سليمان سنان الطياري الظهوري، إجراءات المحاكمة الجزائية عن بعد في القانون الإماراتي، بحث مقدم لاستكمال متطلبات الحصول على درجة البكالوريوس في القانون، جامعة الشارقة، كلية القانون، 2020م.

– عبد الرحمان بن عبد الله العضياني، الخلوة المحرمة وعقوبتها في الفقه الإسلامي، مذكرة ماجستير، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، كلية الدراسات العليا، الرياض، السعودية، د ت.

– نارمين يوسف أحمد طروه، الجنس الإلكتروني وعلاقته بالجرائم اللاأخلاقية من وجهة نظر الاختصاصيين الاجتماعيين والنفسيين في محافظة الخليل، رسالة ماجستير، بكالوريوس علم النفس، جامعة القدس، الخليل، فلسطين، 2022م.

10-المقالات

-أحمد قياتي محمد شلقامي، الخلوة الإلكترونية في الفقه الإسلامي، مجلة الشريعة والقانون، جامعة الأزهر ، القاهرة، مصر، ع40، أكتوبر2022.

-أحلام بوزارة، الجريمة الإلكترونية وممارستها في العالم الافتراضي، مجلة أبعاد، جامعة جيلالي ليابس، سيدي بلعباس، الجزائر، مج9، ع1، 2022م.

-حياة عبيد، دور المجتمع المدني في تحقيق الأمن الأسري جمعية جنان الخيرية لرعاية الأسرة والأيتام نموذجًا، مجلة الدراسات الفقهية والقضائية، جامعة الوادي، كلية العلوم الإسلامية، الجزائر، مج8، ع2، 2022م.

–دلال وردة، موقف المشرع الجزائري من الخيانة الزوجية الإلكترونية وأثرها على انحلال الرابطة الزوجية، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية، جامعة تلمسان، الجزائر، مج8، ع3، 2021م.

–رنا حكمت عباس، أثر المواقع الإلكترونية على النظام الأسري (الخيانة الزوجية نموذجا)، لارك للفلسفة واللسانيات والعلوم الاجتماعية، جامعة واسط، كلية الآداب، العراق، ع29، 2018م، ج2.

–رندا محمد سيد أحمد، فعالية برنامج تدريبي باستخدام العلاج الزواجي السلوكي في تأهيل الاختصاصيين الاجتماعيين للتدخل مع حالات الخيانة الزوجية الإلكترونية، مجلة كلية الخدمة الاجتماعية للدراسات والبحوث الاجتماعية، جامعة ألفيوم، د م، ع26، د ت.

–سعاد بن قفة و حورية علي شريف، دور المجتمع المدني في الحد من ظاهرة العنف ضد المرأة، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، الجزائر، ع31، ديسمبر 2017م.

–سناء عبد الرضا رشم، جريمة الزنا، وصورها الحديثة بين الفقه المقارن والقانون، دراسة مقارنة، مجلة الإسلامية، ع 23، ج1، 2023م، ج1.

–عبير حسن على الزواوى، الأبعاد المستحدثة في الخيانة الزوجية عبر الأنترنت والمخاطر المحتملة على الأسرة المصرية جراء انتشارها ودور مقترح للتخفيف منها من منظور طريقة العمل مع الجماعات، مجلة كلية الخدمة الاجتماعية للدراسات والبحوث الاجتماعية، جامعة الفيوم، د م، ع4، د ت.

- عماد بن تروش، دور مؤسسات التنشئة الاجتماعية في تحصين الحدث من الانحراف، مجلة السراج في التربية وقضايا المجتمع، جامعة الشاذلي بن جديد، الطارف، الجزائر، ع2، 2017م.

–غانية حاج كولة، الخيانة الزوجية الإلكترونية الأسباب والمظاهر(دراسة ميدانية)، مجلة دراسات في سيكولوجية الانحراف، جامعة محمد البشير الإبراهيمي، برج بوعريريج، الجزائر، مج8، ع1، 2023م.

–لامية طالة، الخيانة الزوجية عبر الفضاءات الافتراضية وتأثيرها على انتشاره ظاهرة الطلاق في المجتمعات: قراءة في المفهوم "أرامل الأنترنت"، أوراق المجلة الدولية للدراسات الأدبية والإنسانية، جامعة باتنة1، الجزائر، مج5،ع1، مارس2023م.

–مبارك بن طيبي، محمد رحموني، شروط قبول الدليل الرقمي كدليل إثبات في الجريمة الإلكترونية، مجلة القانون والعلوم السياسية، مج5، ع2، 2019م

–محمد أمرير، الخيانة الزوجية في الفضاء الرقمي، الفراغ التشريعي وأفق التجريم القانوني، مجلة البحوث الفقهية والقانونية، جامعة الحسن الثاني، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية المحمدية، الدار البيضاء، المغرب، ع43، أكتوبر2023م.

–نجلاء إبراهيم بركات عبد المجيد، الانحرافات الجنسية عبر الإنترنت دراسة فقهية مقارنة، مجلة الدراية، جامعة الأزهر الشريف، دم، ع 16، 2016.

–نهى إبراهيم سلامة إبراهيم خريسة، الخيانة الزوجية الإلكترونية وعلاقتها بالطلاق المبكر "دراسة اجتماعية"، مجلة كلية الآداب جامعة ألفيوم، د م، مج15، ع1، جانفي2023م.

–يونس ديبوش، دور المجتمع المدني في التخفيف من النزاعات الزوجية، مجلة المجتمع والرياضة جامعة يوسف بن خدة الجزائر1، كلية العلوم الإسلامية، الجزائر، مج5، ع2، جوان2022.

ثانيا: المراجع باللغة الأجنبية

– U. R. ALO and NWEKE HENRY FIRDAY، Voice over Internet Protocol (VOIP): Overview, Direction And Challenges، Journal of Information Engineering and Applications، v3، n4،2013.

– JérômeBossan، La visioconférencedans le procèspénal: unoutil à maîtriser, Revue de science criminelle et droit pénalcompaeé،Dalloz، 2011.

ثالثا: المواقع الإلكترونية

–إلهام طالب، القانون الجزائري لا يجرم مقترفيها: الخيانة الإلكترونية مبرر جديد للطلاق والقتل، مقال منشور على الموقع: www.annasronline.com، تاريخ الاطلاع: الثلاثاء 02أفريل2024، الوقت:14:10.

–أيمن كمال السباعي، الزنا الإلكتروني بين التجريم والتقويم، منتدى واتا الحضاري، https://www.wata.cc/fourms/showthread.php?2408، تاريخ الاطلاع 9 فيفري2024م، الوقت:21:34.

–تأثير التقنيات الحديثة على الابتكار والتنمية في بيئة العمل والحياة اليومية، مقال منشور على الأنترنت https://www.bskl.app/post/%D8%AA%D8%A3%D8%AB%D9%8A%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%82%D9%86%D9%8A%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%AD%D8%AF%D9%8A%D8%AB%D8%A9.

–طارق عبد الرؤوف عامر، المؤسسات التربوية ودورها في التنشئة الاجتماعية، جامعة الأمة العربية، 2019م، مقال منشور على الأنترنت، على الموقع: https://arabnationleague.com/a_web/one_sub.php?id=1010،تاريخ الاطلاع: 29أفريل 2024م، الوقت: 10:23.

–مدونة بيفاتيل، ماهي أجهزة Viop وماهي مزاياها واستخداماتها لمراكز الاتصال الحديثة؟ مقال منشور على الأنترنت،(https://Blog.bevatel.com/%D9%85%D8%A7-%D9%87%D9%8A-%D8%A3-voip-%D8%AC%D9%87%D8%A9%D8%AA-%D9%88%D8%A7%D8%B3%D8%AA%D8%AE%D8%AF%D8%A7%D9%85%D8%A7%D8%AA%D9%87%D8%A7-%D9%84%D9%85%D8%B1%D8%A7%D9%83%D8%B2-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D9%84/)تاريخ الاطلاع:03أفريل2024م، الوقت:16:30.

–التلفزيون، قناة الشروق News، "زوم على القانون"،(الخيانة الزوجية تفتك بالأسرة الجزائرية)، نجيب بيطام، 28فيفري2023م، تاريخ الاطلاع: 16مارس2024، الوقت: 11:10.

–التلفزيون، قناة النهار، "يد العدالة"، (الخيانة الزوجية عبر مواقع التواصل الاجتماعي...رأي القانون الجزائري)، ياسين نبيل يحياوي، 7نوفمبر2023م، تاريخ الاطلاع: 4مارس2024، الوقت: 10:51.

ثانيا: فهرس الموضوعات

الموضوع	الصفحة
إهداء	
إهداء	
شكر وتقدير	
قائمة المختصرات	
مقدمة	أ
الفصل الأول: ماهية الخيانة الزوجية الإلكترونية	
تمهيد	5
المبحث الأول: مفهوم الخيانة الزوجية الإلكترونية	6
المطلب الأول: تعريف الخيانة الزوجية الإلكترونية	6
الفرع الأول: تعريف الخيانة الزوجية الإلكترونية لغة	6
الفرع الثاني: تعريف الخيانة الزوجية الإلكترونية اصطلاحا	7
المطلب الثاني الفرق بين الخيانة الزوجية الإلكترونية والأفعال المشابهة لها	11
الفرع الأول: الفرق بين الخيانة الزوجية الإلكترونية وجريمة الزنا	11
الفرع الثاني: الفرق بين الخيانة الزوجية الإلكترونية والزنا الإلكتروني	16
المطلب الثالث: حكم الخيانة الزوجية الإلكترونية	18
الفرع الأول: حكم الخيانة الزوجية الإلكترونية في الفقه الإسلامي	18
الفرع الثاني: حكم الخيانة الزوجية الإلكترونية في القانون الجزائري	21
المبحث الثاني: مظاهر الخيانة الزوجية الإلكترونية وأسبابها	22
المطلب الأول: مظاهر الخيانة الزوجية الإلكترونية	24

الفرع الأول: الخيانة الزوجية الإلكترونية عن طريق الكتابة الإلكترونية وتبادل الصور الفوتوغرافية	24
الفرع الثاني: الخيانة الزوجية الإلكترونية عن طريق الاتصال الصوتي	26
الفرع الثالث: الخيانة الزوجية الإلكترونية عن طريق الاتصال الصوتي والمرئي	27
المطلب الثاني: أسباب الخيانة الزوجية الإلكترونية	28
الفرع الأول: الأسباب الدينية والاجتماعية للخيانة الزوجية الإلكترونية	29
الفرع الثاني: الأسباب التكنولوجية والاقتصادية للخيانة الزوجية الإلكترونية	30
الفرع الثالث: الأسباب الشخصية للخيانة الزوجية الإلكترونية	31
الفصل الثاني: أثر وإجراءات مكافحة الخيانة الزوجية الإلكترونية	
تمهيد	33
المبحث الأول: أثر الخيانة الزوجية الإلكترونية	34
المطلب الأول: أثر الخيانة الزوجية الإلكترونية على الأسرة	34
الفرع الأول: فقدان الثقة بين الزوجين	34
الفرع الثاني: التفكك الأسري	35
الفرع الثالث: انتشار عدوى الأمراض	36
المطلب الثاني: آثار الخيانة الزوجية الإلكترونية على المجتمع	36
الفرع الأول: تفشي الانحلال الخلقي	37
الفرع الثاني: تشتت الأسرة وانتشار الضغائن	37
المبحث الثاني: إجراءات مكافحة الخيانة الزوجية الإلكترونية	38
المطلب الأول: الإجراءات الوقائية لمكافحة الخيانة الزوجية الإلكترونية	38

الفرع الأول: الإجراءات الوقائية لمكافحة الخيانة الزوجية الإلكترونية فقهيا واجتماعيا	38
الفرع الثاني: الإجراءات الوقائية لمكافحة الخيانة الزوجية الإلكترونية في القانون الجزائري	42
المطلب الثاني: الإجراءات الردعية لمكافحة الخيانة الزوجية الإلكترونية	43
الفرع الأول: الإجراءات الردعية لمكافحة الخيانة الزوجية الإلكترونية في الفقه الإسلامي	43
الفرع الثاني: الإجراءات الردعية لمكافحة الخيانة الزوجية الإلكترونية في القانون الجزائري	47
خاتمة	52
الملحقات	56
قائمة المصادر والمراجع	60
فهرس الموضوعات	72
ملخص باللغة العربية	
ملخص باللغة الإنجليزية	

الملخص باللغة العربية:

الخيانة الزوجية الإلكترونية من المستجدات التي يمكن دراستها من زوايا عديدة؛ الفقهية والاجتماعية والقانونية والنفسية، ومن أخطر الظواهر المتزايدة في المجتمع الجزائري والتي ظهرت بتطور وسائل الاتصال الحديثة، لذا هدفت هذه الدراسة إلى التعريف بهذا الفعل والتفرقة بينه وبين الأفعال المشابهة له، وتسليط الضوء عليه من جانب اجتماعي عن طريق استخدام أداة البحث العلمي والمتمثلة في استبانة إلكترونية؛ وذلك لمعرفة مظاهره وأسبابه وما ينتج عنه من أثر على الأسرة والمجتمع، كما تم دراسته من المنظور القانوني من خلال محاولة إعطائه الوصف القانوني، وإمكانية العقاب عليه وكيفية إثباته، كما تطرقنا إلى موقف الفقه الإسلامي منه بحكم أن البحث يندرج ضمن تخصص قانون الأسرة والذي مصدره الشريعة الإسلامية، ولأن الفقه الإسلامي مرتبط بحياتنا اليومية وقضايانا الاجتماعية، وقد اعتمدنا في الدراسة المنهج الوصفي، والاستدلالي والمقارن، وقد توصلنا من خلال الدراسة إلى أنه فعل يهدم أركان الأسرة واستقرارها وأن الفقه الإسلامي جرمه، وهو مرفوض اجتماعيا، وقد اقترحنا ضرورة تجريم المشرع الجزائري له والنص على أدلة إثبات تتناسب مع طبيعته.

الكلمات المفتاحية: الخيانة– الزوجية– الإلكترونية– اجتماعية– قانونية

Abstract:
Electronic betrayel one of the most reason that effect disintegration of the relationships .It becomes one of the social .Legal .and psychological phynomens nowadays. With the development of technological means of communication the betrayl become spread than past days.
Our study focus on the reasons and results of this act we use an electronic questionnaire to know the effects on the algerian family.
We study also the betrayl from the legal side trying to give it a description according to the law and its punichment .and
in other side the islamic law declared his position on this act.
To get the results we use the descriptive method. the deductive approach and comparing one.
As a conclusion of this study we figured that this act is forbiden in our religion and our law because its destroys the family and ruins th relationships.
werecomanded from our law such a serious legal penalties
key words: .Betrayl.Marital- Electronic- Social.Legal.